الربع الرابع
2024

المراقب الاقتصادي

العدد السنوي

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي

عدد 80 / 2024

المحرر: د. نعمان كنفاني
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)
- أحمد عمر - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111 ، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4/ 2987053 -2- 970- +
فاكس :+970-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون:+970-2-2982700
فاكس :+970-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف :+970-2-2415251
فاكس :+970-2-2415310
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041 ، البيرة – فلسطين
هاتف:+970-2-2946946
فاكس :+970-2-2946947
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:
https://mas.ps/en/publications/qem-issues

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2025
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

أيار 2025

تقديـــــــــــم

العام 2024 ... أجزاء جديدة في مسلسل النكبات

لم يحمل العام 2024 سوى المزيد من النكبات في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فالدمار البشري والاقتصادي والمادي الذي حل بقطاع غزة المنكوب فاق حدود الحصر. فيما أدى تشديد الخناق على الضفة الغربية وتوسع الاستيطان، إلى تكبيل النشاط الاقتصادي وتعميق الاختلالات الهيكلية. بينما يعاني اقتصاد القدس الشرقية المحتلة المهمش من القمع المنهجي والإقصاء والحرمان من الحقوق، مع تعميق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

أعد العدد 80 من المراقب الاقتصادي، وهو نشرة دورية بدأ المعهد بإصدارها منذ أكثر من ثلاثين عاما، في خضم العدوان الإسرائيلي على فلسطين، ولم تكن مهمة إعداده سهلة كما الأعداد الأخيرة من حيث تطبيق المعايير المعتادة أو الربعية للأداء الاقتصادي على مشهد يصعب تحليله بالأدوات القياسية الاعتيادية. كيف يمكن قياس وتحليل اقتصاد تعرض بوصف الخبراء لمفاهيم جديدة ملائمة لفهم معاني الإبادة على مختلف الأصعدة؟ إبادة البشر والمسكن والمكان والمجتمع والتعليم ... والآن أمامنا خطر إبادة الاقتصاد. رغم كل ذلك، تابع المراقب التركيز على ما هو أهم وأحدث في الأداء الاقتصادي، فهو الشاهد الأمين والموثوق على التاريخ الاقتصادي الفلسطيني الحديث، كما كان دائما خلال السنوات الثلاثين منذ تأسيس ماس.

يرصد القسم الأول منه التطورات الاقتصادية في الربع الرابع 2024 ومجمل العام 2024، والتي تشير إلى تراجع حاد وغير مسبوق في النمو الاقتصادي، رافقه ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم، ما يؤكد على ما أشير إليه سابقا من فجوات واسعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واختلالات في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. إذ لم يعد يخفى كيف أدى تركز الاستثمارات في القطاعات الخدمية والإسكان إلى انحدار في مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي. من جانب آخر، وفي ظل الوقائع الإنسانية والاقتصادية الأليمة، يبدو أن "الاقتصاد الفلسطيني الوطني"، ليس أمامه، في مواجهة التجزئة والفصل، سوى البحث عن سبل التعايش والتكيف مع هذا الواقع والخروج بأقل الخسائر.

أما القسم الثاني فيعرض استقصاءات بحثية مركزة حول بعض أبرز التطورات الاقتصادية على الساحة المحلية والإقليمية، كما تبين صناديق العدد الخمسة؛ فائض الشيكل الإسرائيلي الجديد في النظام المصرفي الفلسطيني، مراجعة للبرنامج الوطني للتنمية والتطوير في فلسطين (2025-2026)، وقنوات تأثير التغير في سعر صرف الدولار على الاقتصاد الفلسطيني، تجارة إسرائيل الإقليمية والتبادل مع دولة الإمارات، وأخيرا، تكاليف إعادة الإعمار في تقرير دولي جديد.

أثناء العمل على إعداد هذا العدد من المراقب الاقتصادي، فجعت أسرة معهد "ماس"، بفقدان اقتصاديين فلسطينيين بارزين على الساحة العالمية قبل المحلية، الدكتور فضل النقيب، ذا الإسهامات والإسهابات الواسعة في مجموعة مركزة ونوعية من الدراسات، ومنها المراقب الاقتصادي، تناولت الشأن الاقتصادي الفلسطيني برؤية تنموية فريدة، ومحرر رئيسي للمراقب في 25 عددا على مرحلتين، الأولى كانت ما بين الأعوام 2007-2010 (الأعداد 8-21)، والمرحلة الثانية امتدت منذ العام 2020 حتى منتصف العام 2023 (الأعداد 61-72). أما الاقتصادي الثاني، فهو الدكتور سمير عبدالله علي، والذي شغل منصب مدير عام المعهد لدورتين، الأولى ما بين (2004-2007) والثانية ما بين (2010-2013) وهو إحدى القامات الوطنية والأكاديمية التي لعبت دوراً محورياً في بناء أسس العمل البحثي والاقتصادي في فلسطين.

وأخيرا، نتوجه بالتقدير للمؤسسات الثلاثة الشريكة القائمة على إعداد ودعم المراقب الاقتصادي، ولفريق البحث، وبالأخص محرر المراقب الدكتور نعمان كنفاني، على إسهاماته العلمية ولمتابعته الدقيقة لمجريات الاقتصاد الفلسطيني ولأبرز تطوراته الحديثة.

رجا الخالدي
مدير عام ماس

المحتويـــات

القسم الاول:الاقتصاد الفلسطيني في الربع الرابع 2024 ومجمل العام 2024

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. سوق العمل 4
3. المالية العامة 6
4. القطاع المصرفي 7
5. القطاع المالي غير المصرفي 10
6. الأسعار والتضخم 11
7. الاستيراد والتصدير 14

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1. تكاليف إعادة الإعمار في تقرير دولي جديد 15
2. تجارة إسرائيل الاقليمية والتبادل مع دولة الإمارات 17
3. قنوات تأثير التغير في سعر صرف الدولار على الاقتصاد الفلسطيني 19
4. فجوة التصويت بين اليهود الشرقيين والغربيين 21

سلطة النقد الفلسطينية PALESTINE MONETARY AUTHORITY
هيئة سوق رأس المال Capital Market Authority
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
MAS معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الرابع 2024 ومجمل العام 2024

1- الناتج المحلي الإجمالي

التطورات الربعية

- تشير البيانات الربعية إلى بعض التحسن في الناتج المحلي في الربع الرابع 2024 بالمقارنة مع المستويات القياسية المنخفضة في الربع السابق والمناظر. نما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع 2024 على معدل 1.5% مقارنة مع الربع السابق، وتراجع بشكل طفيف (0.9%) مقارنة مع الربع المناظر 2023، ليصل إلى 2,850.3 مليون دولار بالأسعار الثابتة.
- على مستوى المنطقة، أدى التدمير الواسع في قطاع غزة إلى تراجع حاد في الناتج المحلي بمعدل 41.2% في الربع الرابع 2024 مقارنة مع الربع المناظر. أما في الضفة الغربية، فقد شهدت قيمة الناتج المحلي في الربع الرابع 2023 نمواً بمعدل 1.1% مقارنة مع الربع المناظر. وأدى التراجع الكبير في الناتج المحلي في قطاع غزة إلى تقلص مساهمته في الناتج الإجمالي الفلسطيني إلى نحو 3%. وانعكس هذا التوزيع على حصة الفرد من الناتج المحلي، التي بلغت 915.1 دولار في الضفة (924.6 دولار في الربع المناظر) مقابل 35.5 دولار فقط في القطاع (61.2 دولار في الربع المناظر).
- يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانبين، جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات. على صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، حدث انخفاض في القيمة المضافة لبعض الأنشطة الاقتصادية في الربع الرابع 2024 مقارنة مع الربع المناظر. أبرزها نشاط البناء والتشييد (تراجع بنسبة 14.5%)، يليه أنشطة الخدمات (تراجع بنسبة 11.0%)، والأنشطة المالية والتأمين (5.3%)، وقطاع المعلومات والاتصالات (3.2%). في حين سجلت بعض الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في القيمة المضافة خلال نفس فترة المقارنة، أبرزها قطاع الزراعة بمعدل نمو بلغ 15.6%. كما نما كل من نشاط الصناعة والتجارة على معدل 3.6% و3.7% على الترتيب.
- أما من جهة الإنفاق على الناتج المحلي، فلقد شهد الاستهلاك الخاص تراجعا ملحوظا بنسبة 11.0% في الربع الرابع 2024 مقارنة مع الربع المناظر بسبب التراجع في تعويضات العاملين في إسرائيل مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب.[1] وانعكس هذا التراجع في الاستهلاك الخاص في تراجع ملحوظ في المستوردات بنسبة 9.6%. كما شهد الاستثمار تراجعا بنسبة 7.4% خلال نفس فترة المقارنة. بالمقابل شهدت كل من الصادرات والإنفاق الاستهلاكي العام ارتفاعا خلال الربع الرابع 2024 مقارنة مع الربع المناظر بنسبة 13.6%، و17.9% على الترتيب.

التطورات السنوية

- أدى استمرار الحرب الإسرائيلية والتدمير الواسع في قطاع غزة، إلى جانب تشديد القيود الإسرائيلية في الضفة الغربية، إلى آثار سلبية عميقة على الاقتصاد الفلسطيني. وشهد الاقتصاد انكماشاً في العام 2024 بمعدل 26.6% مقارنة مع العام السابق،

شكل 1: التغير في القيمة المضافة في الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية في العام 2024 مقارنة مع 2023 (%)

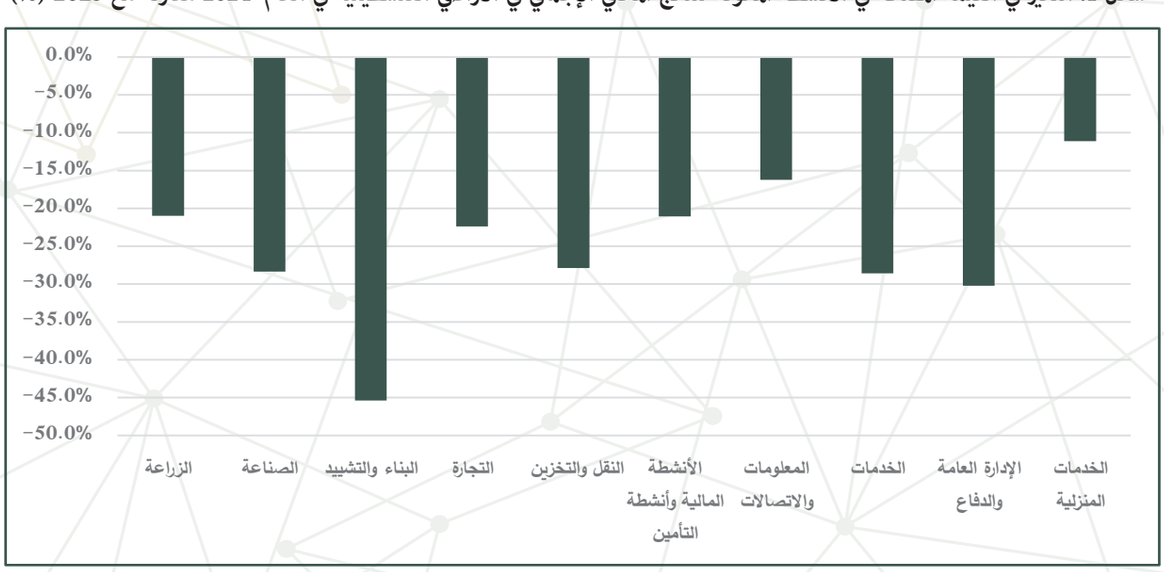

1 لم يتم السماح لقسم كبير من العمالة الفلسطينية التوجه الى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي بعد قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي في تشرين أول 2023 بحظر دخولها الى إسرائيل.

- ليصل إلى 10,959.6 مليون دولار بالأسعار الثابتة، بواقع تراجع بمعدل 17.0% في الضفة، وانكماش حاد بمعدل 83.2% في القطاع. وجاء الانكماش الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني في العام 2024 نتيجة انتكاس حاد في جانبي الطلب والإنتاج.
- على صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، شهد العام 2024 انخفاضاً في القيمة المضافة في جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني. وكان التراجع الأكبر في نشاط البناء والتشييد (تراجع بنسبة 45.4%)، يليه نشاط الإدارة والدفاع (تراجع بنسبة 30.2%). كما شهد كل من قطاع الصناعة والنقل والتخزين والخدمات نفس وتيرة التراجع كما يوضح الشكل 1. بالمقابل كان التراجع أقل وتيرة في كل من نشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المنزلية خلال نفس فترة المقارنة.
- من جانب الإنفاق، وكما يوضح الجدول 1، شهد الاستهلاك الخاص تراجعا ملحوظا بنسبة 32.5% في العام 2024 مقارنة مع العام السابق، بسبب التراجع الكبير في تعويضات العاملين في إسرائيل (تراجع بنسبة 84%). كما شهد الإنفاق العام تراجعا بنسبة 25.0% بسبب استمرار إسرائيل في اقتطاع أجزاء من أموال المقاصة. كما شهد كل من الاستثمار والتصدير تراجعا بنسبة 30.0%، و11.1% على الترتيب خلال نفس فترة المقارنة. وانعكس هذا التراجع في الاستهلاك الخاص والعام في تراجع كبير في المستوردات بنسبة 31.1%. وتدلل الأرقام على أن الاقتصاد الفلسطيني استخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار مواردا تزيد بنحو 38% عما قام الاقتصاد بإنتاجه محلياً في العام 2024 (60% في حال إضافة الصادرات). وهذه النسبة كانت تبلغ 47% قبل عام. ويعود الانخفاض الحاد الذي طرأ على النسبة إلى انحدار الاستهلاك والاستيراد وليس إلى زيادة الإنتاج المحلي.
- يوضح الشكل 2 أن الانكماش الذي حصل في العام 2024 هو أكبر انكماش شهده الاقتصاد الفلسطيني منذ ثلاث عقود. كما يوضح نفس الشكل التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد السنوية، وهذا يعود أساسا إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجية ومتقلبة بدورها (مثل تحويلات المقاصة، المساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل). وقد شهدت تحويلات المقاصة وتحويلات العمال في إسرائيل تراجعا حادا في العام 2024 مقارنة مع العام 2023.
- يوضح الشكل 3 تقلص مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية، وما ترتب عليه بالتالي من اتساع فجوة الدخل بين الضفة والقطاع. انخفضت مساهمة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني من نحو 37.6% في العام 1994 لتصل إلى حوالي 3.3% فقط نهاية العام 2024. يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع وتذبذب معدل النمو الاقتصادي في القطاع خاصة بعد الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض عليه منذ العام 2006. نتج عن هذا تقلص حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في القطاع بنسبة 93% بين 1994 و2024. ولقد انعكس اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الكلي في زيادة الفجوة بين حصة الفرد من الدخل بينهما، بحيث أصبحت حصة الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة مع نهاية العام 2024 لا تشكل سوى 4.6% من حصة الفرد في الضفة الغربية، علما بأن الفجوة كانت ضيقة للغاية قبل قرابة ثلاثة عقود من الزمن (أنظر الشكل 4).

جدول 1: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي ومساهمة مكوناته في التغير بين العامين 2023 و2024 (نسبة مئوية)

التغير في الاستخدام النهائي	النمو (%)	المساهمة في النمو %
التغير في الاستهلاك الخاص	(32.5)	(32.3)
(+) التغير في الاستهلاك العام	(25.0)	(5.1)
(+) التغير في الاستثمار	(30.0)	(8.2)
(+) التغير في الصادرات	(11.1)	(2.0)
(-) التغير في الواردات	(31.1)	(19.8)
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	(82.4)	1.2
الناتج المحلي	(26.6)	(26.6)

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

شكل 2: معدلات التغير الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (للأعوام 1995-2024 مقارنة مع العام السابق %)

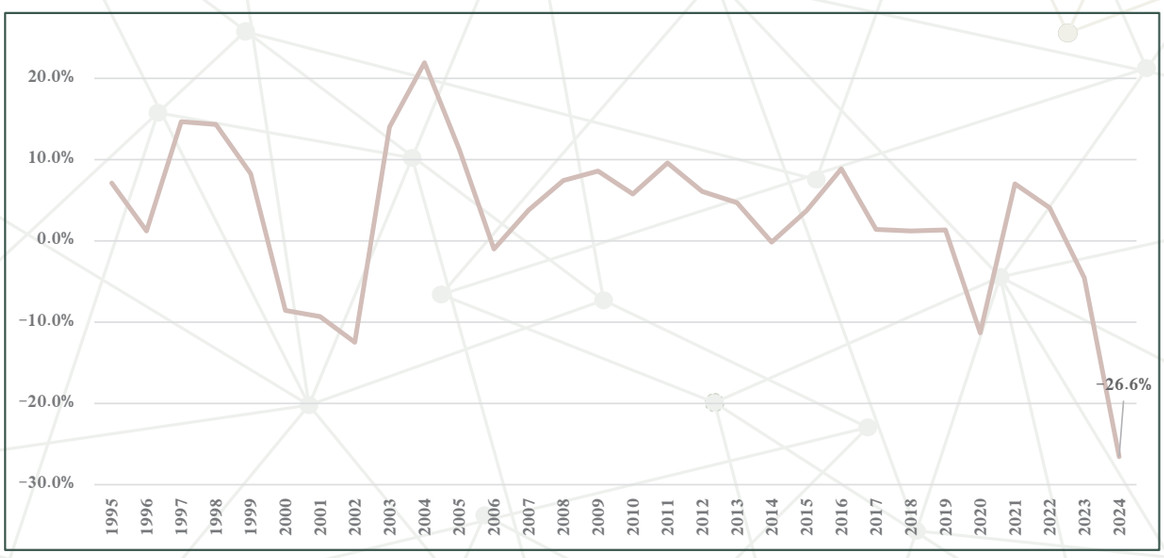

شكل 3: مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفلسطيني (2000-2024) (نسبة مئوية)

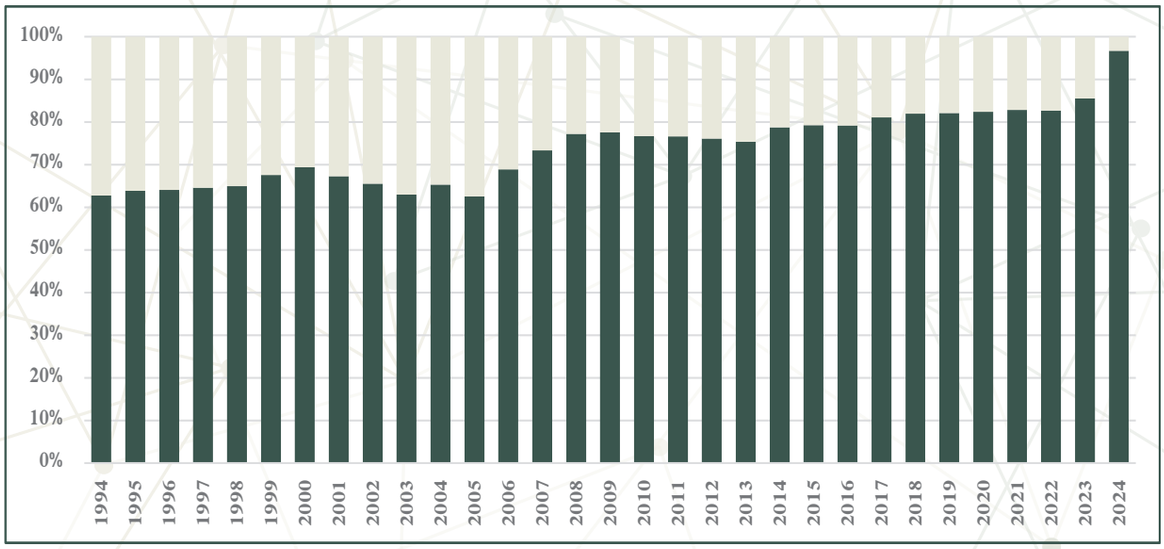

شكل 4: نسبة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية (2000-2024)

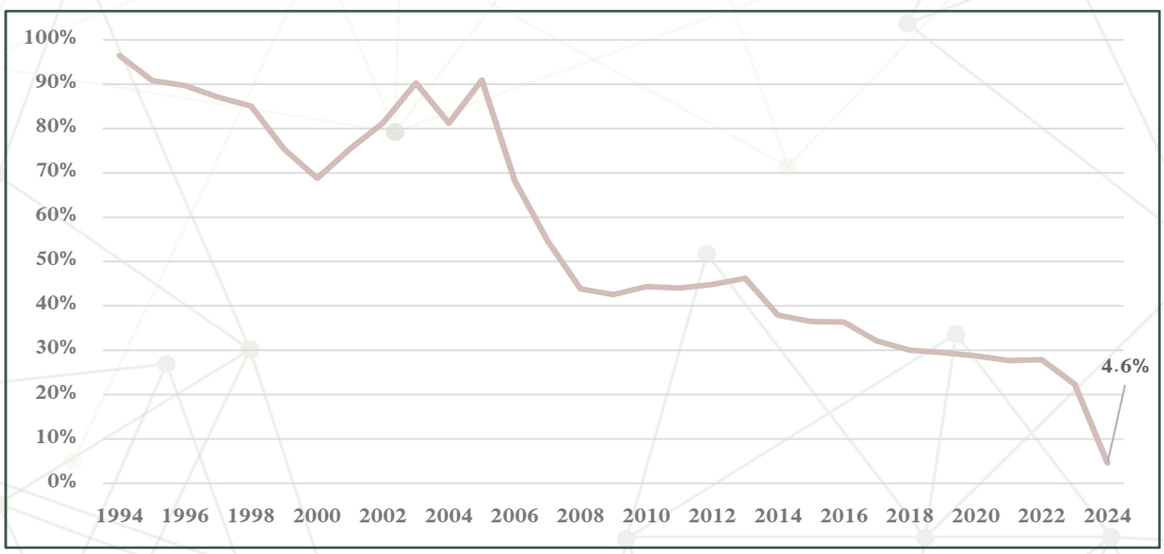

- بلغت نسبة الاستثمار 26.0% من الناتج المحلي في العام 2024. وتراوحت هذه النسبة حول 24-28% في معظم السنوات الماضية، وهي أدنى بشكل ملحوظ من المعدل المتوسط في الدول متوسطة الدخل (34%)، لكنها أعلى عن ما هي عليه في الدول منخفضة الدخل (21%).[2] وتذهب معظم الاستثمارات إلى القطاعات غير التجارية (non-tradables)، وهو ما يعود جزئيا على انتشار عدم الثقة بالمستقبل والقيود المختلفة على الحركة والتجارة الخارجية التي يفرضها الاحتلال. ويؤدي تركز الاستثمار في القطاعات الخدمية والإسكان إلى تدني فعالية الاستثمار وإنتاجيته.
- يوضح الشكل 5 أن مساهمة الأنشطة الخدمية كانت الأعلى دائماً في الاقتصاد الفلسطيني، وقد بلغت حصتها في العام 2024 نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي. أما الأنشطة الإنتاجية، فقد شهدت مساهمتها تدهورا ملحوظا خلال العقود الثلاثة الماضية، واستمرت بالتقلص لصالح الأنشطة الخدمية والرسوم الجمركية وصافي ض.ق.م.

على الواردات المدفوعة بزيادة الاستيراد خلال نفس الفترة. ومن المهم ملاحظة أن حصة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الفلسطيني هبطت من 22.2% و12.1% على التوالي في العام 1994 إلى 11.1% و6.0% نهاية العام 2024.

- الهوة بين ما يقوم الاقتصاد باستهلاكه وتصديره وبين ما يتم إنتاجه محليا تعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن الموارد الفعلية المتاحة للاستهلاك والاستثمار في بلد ما. ذلك لأنه يقيس الدخل المتولد محلياً فقط، ولا يأخذ بالحسبان التحويلات والهبات من الخارج. يوضح الجدول 2 تقلص الفجوة بين الدخل المتاح والناتج المحلي بسبب تدهور الأداء الاقتصادي، وتراجع تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، والتحويلات الخارجية. كان الدخل المتاح (التصرفي) في فلسطين العام 2024 أعلى بنسبة 17.9% من الناتج المحلي مقارنة مع 28.7% في العام السابق. كما يلاحظ أن دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 3.3% من إجمالي الدخل المتاح في 2024 مقارنة مع 14.4% في العام 2023.

2 https//:data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS

شكل 5: القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي (2000-2024) (بالأسعار الثابتة، نسبة مئوية)

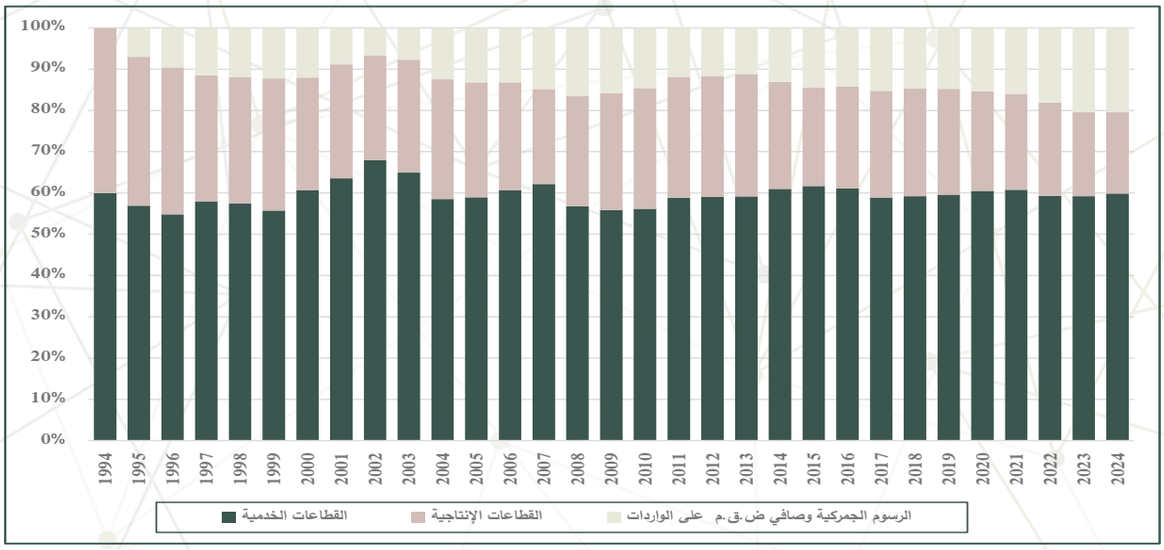

جدول 2: متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في الاراضي الفلسطينية حسب الربع للأعوام 2023-2024 (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2023		2024				
	ر4	مجمل العام	ر1	ر2	ر3	ر4	مجمل العام
الناتج المحلي الإجمالي	**2,877.0**	**14,922.7**	**2,589.2**	**2,712.8**	**2,807.3**	**2,850.3**	**10,959.6**
- صافي الدخل من الخارج	101.3	2,705.4	127.2	170.7	228.3	241.5	767.7
- صافي تعويضات العاملين	86.0	2,491.5	96.1	120.1	130.6	150.5	497.3
- صافي دخل الملكية	15.3	213.9	31.1	50.6	97.7	91.0	270.4
الدخل القومي الإجمالي	**2,978.3**	**17,628.1**	**2,716.4**	**2,883.5**	**3,035.6**	**3,091.8**	**11,727.3**
صافي التحويلات الجارية من الخارج	185.5	1,574.6	229.2	240.5	342.3	386.8	1,198.8
الدخل القومي المتاح الإجمالي	**3,163.8**	**19,202.7**	**2,945.6**	**3,124.0**	**3,377.9**	**3,478.6**	**12,926.1**

2- سوق العمل

التطورات الربعية

على الرغم من ظهور تحسن طفيف على بعض مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية في الربع الرابع 2024 مقارنة بأرباع السنة السابقة، إلا أن هذا لا يعني أن سوق العمل في الضفة الغربية تعافى من التداعيات السلبية للحرب. إذ ما زالت السمات العامة لسوق العمل في الضفة الغربية تتأثر بشكل سلبي بالخناق الإسرائيلي على محافظات الضفة، والقيود المفروضة على حركة التواصل فيما بينها، والحيلولة دون وصول العمالة الفلسطينية إلى أماكن عملها في إسرائيل. فيما يلي رصد لأبرز سمات العمالة في الضفة الغربية فقط نظرا لأن حال التشغيل في قطاع غزة تعرض للانهيار التام.[1]

- **نسبة المشاركة:** هي نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية. وكلما كانت النسبة أعلى، كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص يعمل أقل. ونسبة المشاركة متدنية بشكل عام في فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية في الربع الرابع 2024 نحو 46.1% بواقع 73.7% لدى الذكور و17.6% عند الإناث.
- **عدد العاملين:** ارتفع العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية بنسبة 7.7% بين الربع الرابع 2024 والربع المناظر ليصل إلى 715.9 ألف فرد، إلا أن هذا يبقى أقل بنسبة 17.6% من العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية قبل الحرب (أنظر الشكل 1). وتوزع العاملون من الضفة الغربية بين 74.2% في القطاع الخاص، 17.9% في القطاع العام، 4.9% في إسرائيل والمستعمرات، و3.0% في القطاع الأهلي.

1 أشرنا في الأعداد السابقة من المراقب إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني رصد سمات سوق العمل في الضفة الغربية دون قطاع غزة، وذلك لأنّ الحرب والتدمير الواسع في القطاع أدى إلى آثار سلبية ضخمة على التشغيل ومقومات الحياة فيه. بالتالي فإنّ المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بقياس سمات القوى العاملة لم تعد واقعية ولا تنطبق على قطاع غزة.

- **العمالة في إسرائيل والمستعمرات:** ارتفع عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 24 ألف عامل في الربع الرابع 2023 إلى نحو 35.1 ألف عامل في الربع الرابع 2024 (43.8% منهم يعملون في المستعمرات). وتوزع هؤلاء بين 41.6% يعملون بتصريح و50.7% بدون تصريح، و7.7% من حملة الهوية الزرقاء. وعلى الرغم من الارتفاع في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات إلا أن نسبتهم إلى إجمالي العاملين من الضفة الغربية ما زالت أقل بشكل ملحوظ عما كانت عليه ما قبل الحرب (أنظر الشكل 2). ضمن نفس السياق، يظهر الشكل 3 تغيرا ملحوظاً في التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات في الربع الرابع 2024 مقارنة بما كان عليه الحال عشية الحرب، خاصة التراجع في نسبة العاملين في نشاط التشييد والبناء، وارتفاع نسبة العاملين في نشاط الصناعة.
- **البطالة:** بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 28.8% في الربع الرابع 2024، وهذا أدنى بمقدار 1.9 نقطة مئوية عن الربع السابق، وبمقدار 3.2 نقطة مئوية عن الربع المناظر. لكنه بالمقابل أعلى بمقدار 15.9 نقطة مئوية عن الربع الثالث 2023 (عشية الحرب، أنظر الجدول 1). بلغ معدل البطالة لدى فئة الشباب (19-29) سنة من الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى نحو 36.1%، بواقع 33.8% لدى الذكور، مقابل 44.4% لدى الإناث.
- **الأجور:** وصل متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة إلى 134.1 شيكل في الربع الرابع 2024. وتباين هذا المتوسط بين 193.6 شيكل لعمال النقل والتخزين والاتصالات و90.1 شيكل لعمال الزراعة. ويعادل متوسط أجر العامل في الضفة 56.3% من متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات. ويتباين المتوسط الأخير بين 312.5 شيكل لعمال البناء والتشييد و117.7 شيكل لعمال الزراعة.
- **الحد الأدنى للأجور:** يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. إلا أن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص في الضفة الغربية بلغت نحو 16.3% (44 ألف عامل) في الربع الرابع 2024، مقارنة مع 15% في الربع المناظر (40 ألف عامل). بمتوسط أجر شهري يعادل 1,432 في الربع الرابع 2024 مقارنة مع 1,387 شيكل في الربع المناظر.

التطورات السنوية

- **نسبة المشاركة:** بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية في العام 2024 نحو 46.0% بواقع 73.4% لدى الذكور و17.8% عند الإناث.
- **عدد العاملين:** انخفض العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية بنسبة 16% (ما يعادل 133 ألف عامل) بين العامين 2024 و2023 ليصل إلى 682 ألف فرد. وشهد عدد العاملين في السوق المحلي انخفاضا بنسبة 5.1% بين العامين، وكان الانخفاض الأكبر في عدد العاملين في نشاط البناء والتشييد، تليه أنشطة الخدمات، ثم نشاط التجارة والمطاعم والفنادق، ومن ثم نشاط الصناعة.
- **العمالة في إسرائيل والمستعمرات:** انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 123 ألف عامل في العام 2023 إلى نحو 31 ألف عامل في العام 2024 (48.3% منهم يعملون في المستعمرات)، وهذا يمثل انخفاضا بنسبة 74.8% في

شكل 1: عدد العاملين في الضفة الغربية خلال الفترة 2023-2024 حسب الربع (ألف عامل)

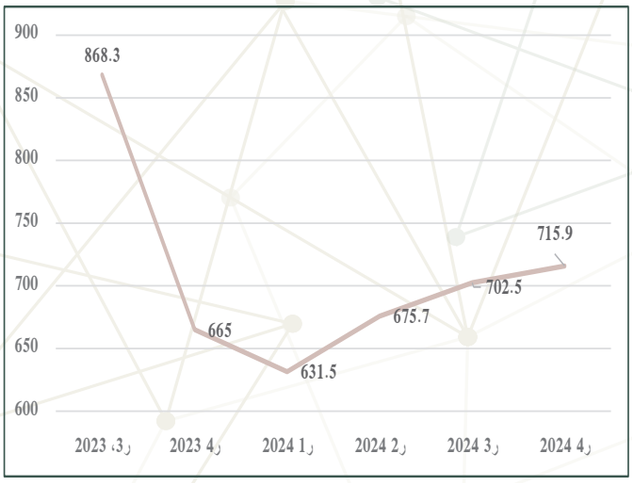

شكل 2: نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من إجمالي العاملين من الضفة الغربية (%)

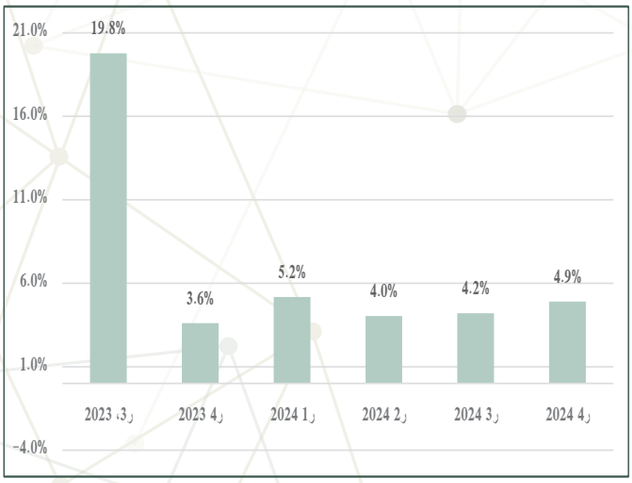

جدول 1: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية (%)

البند	ر3، 2023	ر4، 2023	ر1، 2024	ر2، 2024	ر3، 2024	ر4، 2024
الضفة الغربية	**12.9**	**32.0**	**35.2**	**31.1**	**30.7**	**28.8**
- الذكور	10.2	33.9	35.6	31.4	31	29.1
- الإناث	**24.9**	**24.6**	**33.5**	**29.8**	**29.7**	**27.7**

عـدد العاملـين. وانعكـس تراجـع العمالـة مـن الضفـة في إسرائيـل والمسـتعمرات عـلى نسـبة العاملـين في إسرائيـل والمسـتعمرات إلى إجـمالي العاملـين في الضفـة الغربيـة، لتنخفـض هـذه النسـبة مـن نحـو 15.1% في العـام 2023 إلى 4.6% في العـام 2024.

- **البطالـة:** بلـغ معـدل البطالـة في الضفـة الغربيـة نحـو 31% في العـام 2024، وهـذا أعـلى بمقـدار 13 نقطـة مئويـة عـن العـام 2023. وقـد بلـغ معـدل البطالـة لـدى الذكـور نحـو 31.7%، مقابـل 30.1% لـدى الإنـاث.
- **الأجـور:** وصـل متوسـط الأجـر اليومـي الحقيقي (2018 سـنة الأسـاس) للعاملـين في الضفـة إلى 122 شـيكل في العـام 2024، مقارنـة مـع 121 شـيكل في العـام 2023. وتبايـن هـذا المتوسـط بـين 166 شـيكل لعـمال النقـل والتخزيـن والاتصـالات و79 شـيكل لعـمال الزراعـة.
- **الحـد الأدنى للأجـور:** بلغـت نسـبة المسـتخدمين بأجـر الذيـن يتقاضـون أقـل مـن الحـد الأدنى الرسـمي للأجـور في القطـاع الخـاص في الضفـة الغربيـة في العـام 2024 نحـو 16% (40 ألـف عامـل)، مقارنـة مـع 15% في العـام السـابق (44 ألـف عامـل). وبلـغ متوسـط الأجـر الشـهري لهـؤلاء 1,424 شـيكل في العـام 2024، أي 25% أقـل مـن الحـد الأدنى الرسـمي (1,880 شـيكل)، مقارنـة مـع 1,381 شـيكل في العـام 2023.

شكل 3: التوزيع النسبي للعمال من الضفة الغربية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي (%)

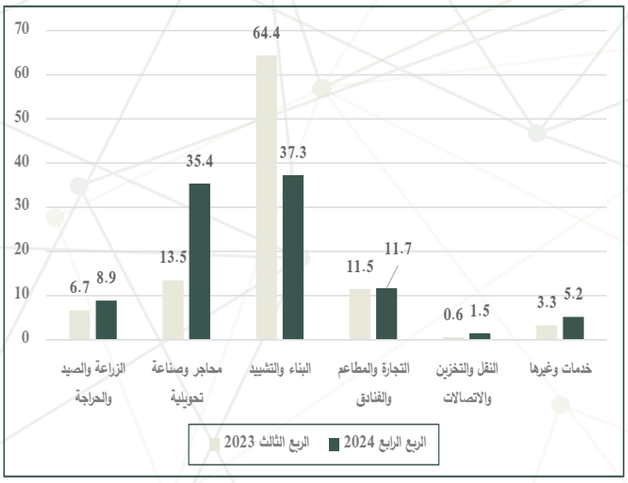

3- المالية العامة[1]

التطورات الربعية

- **الإيـرادات العامـة:** انخفضـت إيـرادات المقاصـة خـلال الربـع الرابـع 2024 بنسـبة 13.2% مقارنـة بالربـع المناظـر، لتبلـغ حـوالي 1.7 مليـار شـيكل، ولتشـكل مـا يقـارب 58.6% مـن إجـمالي الإيـرادات العامـة خـلال الربـع. جـاء هـذا التراجـع في ظـل اسـتمرار الحجـوزات والاقتطاعـات غـير القانونيـة مـن أمـوال المقاصـة، والتـي تمثـل الشريـان الرئيـس للتدفقـات النقديـة إلى الخزينـة العامـة، مـما فـرض ضغوطـاً ماليـة غـير مسـبوقة عـلى الحكومـة (الجـدول 1). وعـلى العكـس مـن ذلـك، ارتفعـت إيـرادات الجبايـة المحليـة بنسـبة 23.4% مقارنـة بالربـع المناظـر، لتبلـغ حـوالي 1.2 مليـار شـيكل. كذلـك ارتفعـت المنـح والمسـاعدات الخارجيـة خـلال الربـع الرابـع 2024 إلى حـوالي 1,301.9 مليـون شـيكل، مقارنـة بنحـو 474.3 مليـون شـيكل خـلال الربـع المناظـر (أنظـر الشـكل 1). في المحصلـة، بلـغ صـافي الإيـرادات العامـة والمنـح المتحصلـة خـلال الربـع الرابـع 2024 حـوالي 4.2 مليـار شـيكل، مقارنـة بحـوالي 3.4 مليـار شـيكل خـلال الربـع المناظـر، شـكلت نحـو 77.4% مـن الإنفـاق العـام المسـتحق عـلى الحكومـة خـلال الربـع (أسـاس الالتـزام).
- **النفقـات العامـة:** ارتفـع الإنفـاق العـام الفعـلي خـلال الربـع الرابـع مـن العـام 2024 بنسـبة 11.4% مقارنـة بالربـع المناظـر، ليبلـغ حـوالي 4.5 مليـار شـيكل. وفي ذات السـياق، ارتفعـت فاتـورة الأجـور والرواتـب وفقـاً للأسـاس النقـدي بنسـبة 7.3% مقارنـة بالربـع المناظـر، لتبلـغ حـوالي 1.8 مليـار شـيكل. كـما ارتفعـت

جدول 1: الإيرادات والنفقات (الأساس النقدي) في الربعين الرابع 2023 والرابع 2024 (مليون شيكل)

البند	ر4 2023	العام 2023	ر4 2024	العام 2024
مجموع الإيرادات	**2,946.7**	**15,980.9**	**2,914.8**	**11,653.9**
إيرادات المقاصة	1,970.9	10,035.4	1,710.2	6,856.8
إيرادات ضريبية	605.6	3,919.5	842.5	3,208.1
إيرادات غير ضريبية	294.9	1,591.1	270.7	1,270.4
متحصلات مخصصة	79	477.7	95.6	369.6
الإرجاعات الضريبية (-)	3.7	42.7	4.2	50.9
مجموع النفقات	**4,058.3**	**15,545.3**	**4,520.4**	**14,380.4**
الأجور والرواتب	1,687.3	6,928.7	1,811.2	6,128.5
غير الأجور	1,564.8	5,916.6	2,043.9	5,795.8
صافي الإقراض	358.5	1,342.1	345.5	1,481.0
مدفوعات مخصصة	144.2	565.3	52.5	347.6
إنفاق تطويري	303.5	792.6	267.3	627.5
الرصيد قبل المنح والمساعدات	**(1,111.6)**	**435.6**	**(1,605.6)**	**(2,726.5)**

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

نفقـات غـير الأجـور الفعليـة بنسـبة 30.6% خـلال نفـس فـترة المقارنـة، لتبلـغ حـوالي 2 مليـار شـيكل. في حـين بلـغ بنـد صـافي الإقـراض خـلال الربـع الرابـع 2024 حـوالي 345.5 مليـون شـيكل،

1 مصـدر البيانـات في هـذا الجـزء هـو: وزارة الماليـة، التقاريـر الماليـة الشـهرية للعـام 2024: العمليـات الماليـة – الإيـرادات والنفقـات ومصـادر التمويـل (كانـون أول، 2024). وهـي بيانـات أوليـة قابلـة للتعديـل والتنقيـح.

مقارنة بحوالي 358.5 مليون شيكل خلال الربع المناظر. أما الإنفاق التطويري الفعلي فقد بلغ حوالي 267.3 مليون شيكل، مقارنة بنحو 303.5 مليون شيكل خلال الربع المناظر. وشكلت النفقات العامة الفعلية ما نسبته 83% من النفقات المستحقة، والتي بلغت حوالي 5.4 مليار شيكل خلال هذا الربع.

- **الفائض/العجز المالي:** تبعاً للتطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال الربع الرابع 2024، حقق الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات الخارجية على أساس الالتزام عجزاً بحوالي 1.6 مليار شيكل، ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذ العجز إلى حوالي 0.3 مليار شيكل.
- **الدين العام الحكومي:** ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار نهاية الربع الرابع من العام 2024، بنسبة 1.9%، و11.2% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 4.2 مليار دولار (ما يعادل 15,366 مليون شيكل). بلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 68.5%، مقابل 31.5% للدين الخارجي (أنظر الشكل 2).

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربعين الرابع 2023 والرابع 2024 (مليون شيكل)

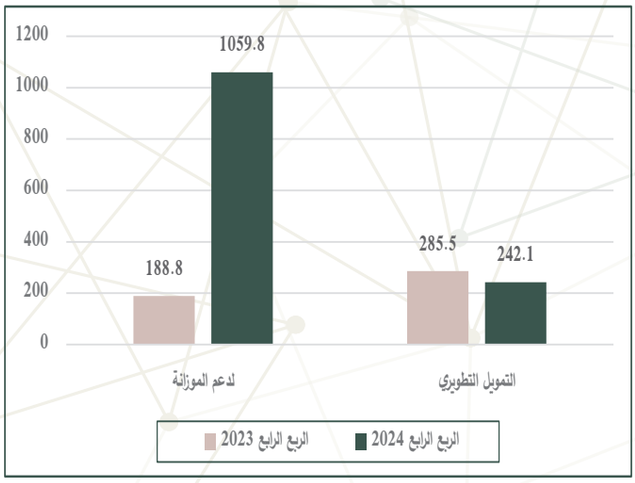

شكل 2: الدين العام الحكومي موزعا بين الخارجي والمحلي (مليون دولار)

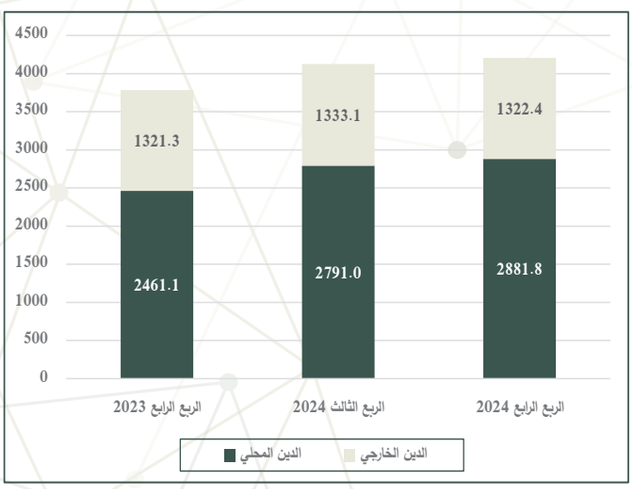

التطورات السنوية

- **الإيرادات العامة:** انخفضت إيرادات المقاصة بنسبة 31.7% في العام 2024 مقارنة مع العام السابق، لتبلغ حوالي 6.9 مليار شيكل. كذلك انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 19% لتبلغ حوالي 4.8 مليار شيكل. وفي المحصلة انخفض إجمالي الإيرادات العامة (جباية محلية ومقاصة) بنسبة 27% في العام 2024 مقارنة مع العام 2023، ليصل إلى حوالي 11.7 مليار شيكل.
- **النفقات العامة:** انخفضت النفقات العامة الفعلية في العام 2024 بنسبة 7.5% مقارنة مع العام 2023، لتبلغ حوالي 14.4 مليار شيكل، تبعا لانخفاض بند الأجور والرواتب بنسبة 11.5%، ليبلغ حوالي 6.1 مليار شيكل، وانخفاض نفقات غير الأجور بنسبة 2% لتبلغ حوالي 5.8 مليار شيكل.
- **العجز المالي:** بلغ العجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام حوالي 4.8 مليار شيكل في العام 2024، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيضه إلى عجز بحوالي 1.8 مليار شيكل.

4- القطاع المصرفي[1]

- **إجمالي الموجودات:** بلغ إجمالي أصول المصارف المرخصة في فلسطين حوالي 24.5 مليار دولار نهاية العام 2024، مرتفعاً بمعدل 7.4% مقارنة بالعام 2023. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة أرصدة المصارف المحلية في الخارج، والتوسع في الائتمان الممنوح للحكومة إضافة لزيادة النقد (الكاش) في الخزينة. وتشير البيانات إلى ارتفاع أصول المصارف المحلية (سبعة مصارف بواقع 254 فرعاً ومكتباً) بنحو 10.0% لتبلغ 15.2 مليار دولار. في حين ارتفعت أصول المصارف الوافدة (ستة مصارف بواقع 130 فرعاً ومكتباً) بوتيرة أقل خلال ذات الفترة، وبمعدل 3.5% لتصل إلى 9.3 مليارات دولار.
- **التسهيلات الائتمانية:** بقيت محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف مستقرة في نهاية العام 2024 كما هي في العام السابق عند 11.9مليار (أنظر الجدول1). فمن جهة، شهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام زيادة بمعدل 16.0% مقارنة بالعام 2023، لتصل إلى حوالي 2.8 مليار دولار، مشكلةً 23.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية مقابل 20.3% في الفترة المناظرة.

من جهة أخرى، تراجعت التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص بمعدل 4.4% على المستوى السنوي، لتبلغ 9.1 مليار دولار، مشكلة 76.4% من إجمالي التسهيلات مقارنة مع 79.7% في الفترة المناظرة. إذ تشير البيانات إلى تراجع التسهيلات الائتمانية

1 بيانات أولية قابلة للتعديل.

الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء التمويل الممنوح لقطاع تمويل السلع الاستهلاكية والذي ارتفع بنسبة 12%، ليصل إجمالي تمويلاته 1.4 مليار دولار.

- **ودائع العملاء:** استمرت ودائع العملاء لدى المصارف بالنمو خلال الربع الأخير من العام، فارتفعت بنسبة 6.8% مقارنة بالربع المناظر، لتصل 18.8 مليار دولار. وجاء هذا النمو في الودائع مدعوماً بشكل رئيس بارتفاعها بشكل ملحوظ في قطاع غزة بحوالي 65%، ليصل إجمالي الودائع لدى فروع المصارف في قطاع غزة نحو 3.3 مليار دولار.[2] أما في الضفة الغربية، فقد انخفضت قيمة ودائع العملاء لدى فروع المصارف بشكل طفيف وبمعدل 0.8% مقارنة بقيمتها قبل عام، لتصل إلى 15.4 مليار دولار مشكلة 82% من ودائع العملاء مقارنة بـ 88% منها في الربع المناظر (أنظر الجدول 2). إذ تراجعت ودائع الشركات بنسبة 0.9%، كما تراجعت ودائع العملاء الأفراد بحوالي 2.6%، في المقابل ارتفعت ودائع القطاع العام بحوالي 18% خلال ذات الفترة. جغرافياً، تشير البيانات إلى تراجع قيمة ودائع العملاء في معظم محافظات الضفة الغربية، إذ تراجعت في محافظة طولكرم بمعدل 5.4% على المستوى السنوي لتبلغ 742.5 مليون دولار، لتتراجع حصتها من إجمالي الودائع من 5.1% في العام 2023 إلى 4.8% في العام 2024. كما تراجعت في محافظة بيت لحم بنسبة 4.8% لتصل إلى 1.2 مليار دولار، وفي محافظة الخليل انكمشت ودائع العملاء بمعدل 1.8% مسجلة حوالي 1.6 مليار دولار. كما شهدت محافظات أخرى تراجعات بوتيرة أقل مثل نابلس وجنين.
- **القروض المتعثرة:** ارتفعت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة في فلسطين نهاية العام 2024 بمعدل 12.7% لتصل قيمتها إلى 606.4 مليون دولار، مشكلة حوالي 5.08% من إجمالي قيمة القروض مقارنة بحوالي 4.86% و4.49% في الربعين السابق والمناظر على الترتيب. إذ ارتفعت قيمة القروض المتعثرة لدى معظم القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاعي التجارة وتمويل شراء السيارات.
- **أرباح المصارف:** حققت المصارف دخلاً صافياً بعد الضرائب بلغ 51.9 مليون دولار في نهاية العام 2024 مقارنة بنحو 169.4 مليون دولار في الفترة المناظرة من العام السابق، متراجعة بحوالي 69.4%. إذ ارتفعت نفقات القطاع المصرفي خلال العام بحوالي 14% على المستوى السنوي متأثرة بشكل أساسي بارتفاع المخصصات والهوامش المالية الإضافية التي قيدتها المصارف للتحوط ضد الارتفاعات المتوقعة في المخاطر الائتمانية. وفي ذات السياق، بلغت إيرادات القطاع المصرفي حوالي 862.6 مليون دولار خلال ذات الفترة، حوالي 83% منها تشكل دخل المصارف من الفوائد.

شكل 1: نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)

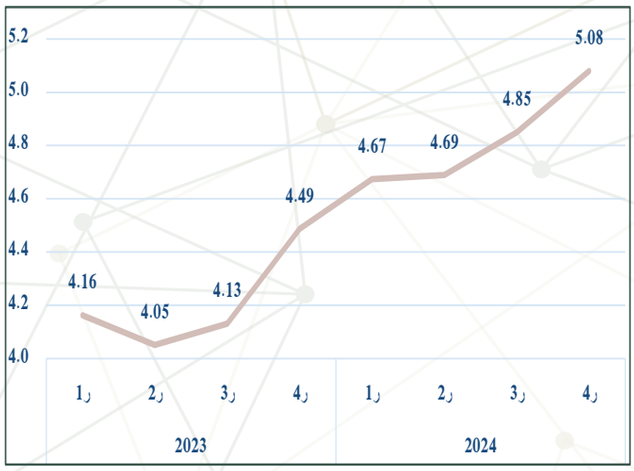

- **أسعار الفائدة:** ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل خلال الربع الرابع من العام 2024 مقارنة مع الربع المناظر على الودائع بعملتي الدولار والدينار. إذ شهد العائد على الودائع الآجلة بعملة الدولار ارتفاعاً بحوالي 21 نقطة أساس على المستوى السنوي، ليصل إلى 2.89%. كما ارتفع العائد على الودائع الآجلة بعملة الدينار بـ 43 نقطة أساس مسجلاً 2.69%. أما العائد على الودائع الآجلة بعملة الشيكل فقد انخفض بشكل طفيف خلال ذات الفترة ليصل إلى 2.86%. في المقابل، انخفضت تكلفة الإقراض بشكل طفيف خلال الربع الرابع 2024 مقارنة بالربع المناظر، فتراجع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالشيكل بحوالي 55 نقطة أساس، ليصل إلى 6.62%، وعلى القروض بعملة الدولار بحوالي 29 نقطة أساس، لتبلغ 6.01% نهاية الربع الرابع، في حين بقيت مستقرة عند 6.37% للقروض بالدينار الأردني.

2 أشرنا في الأعداد السابقة الى أسباب زيادة الودائع في قطاع غزة وهي ثلاثة: 1) دفعت الحرب المواطنين إلى إيداع أموالهم في المصارف لكونه المكان الأكثر أماناً في ظل استباحة الاحتلال لكل شيء. 2) التحويلات المالية من الخارج إلى سكان القطاع. 3) عدم قدرة الموظفين على سحب رواتبهم من المصارف مع تعرض فروع المصارف والصرافات الآلية للضرر.

جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البند	2023			2024			
	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4
القطاع العام	**2,378.6**	**2,040.8**	**2,431.1**	**2,317.2**	**2,558.1**	**2,720.1**	**2,819.4**
العقارات والإنشاءات	2,366.3	2,360.1	2,406.2	2,388.5	2,370.5	2,401.1	2,329.6
التعدين والصناعة	668.4	683.8	696.2	687.7	671.2	652.4	657.5
التجارة	1,961.1	1,996.6	2,060.4	2,031.7	1,940.3	1,968.8	1,897.0
الخدمات	**1,136.6**	**1,075.7**	**1,095.3**	**1,109.5**	**1,089.7**	**1,105.1**	**1,080.0**
تمويل شراء السيارات	451.2	491.9	519.2	499.2	477.8	472.0	411.7
تمويل السلع الاستهلاكية	**1,357.0**	**1,302.3**	**1,263.6**	**1,284.1**	**1,307.5**	**1,367.2**	**1,412.8**
أخرى في القطاع الخاص*	**1,369.1**	**1,438.4**	**1,510.9**	**1,410.2**	**1,401.4**	**1,318.5**	**1,339.2**
المجموع	**11,688.3**	**11,389.5**	**11,982.9**	**11,728.1**	**11,816.5**	**12,005.2**	**11,947.1**

* يشمل بند "أخرى في القطاع الخاص" التسهيلات الممنوحة لكل من تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة لتمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة.

جدول 2: توزع ودائع الجمهور

البند		2023			2024			
		ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4
الجهة المودعة	قطاع عام	560.4	554.1	630.1	615.8	604.3	743.3	736.1
	قطاع خاص	16,261.5	16,220.2	16,958.9	17,073.2	17,004.3	17,555.1	18,040.5
المنطقة	الضفة الغربية	15,207.4	15,160.7	15,549.0	15,443.6	15,103.9	15,414.3	15,420.9
	قطاع غزة	1,614.5	1,613.6	2,040.0	2,245.4	2,504.7	2,884.1	3,355.7
نوع الوديعة	ودائع جارية	6,486.0	6,428.3	6,992.9	7,005.0	7,067.0	7,567.4	7,638.7
	ودائع توفير	5,763.6	5,753.1	5901.5	5,963.5	5,868.7	6,025.0	6,262.6
	ودائع لأجل	4,572.3	4,592.9	4694.6	4,720.5	4,673.2	4,706.0	4,790.7
العملة	دولار	5,757.1	5,483.1	6,103.4	6,357.8	6,348.9	6,802.7	7,049.9
	شيكل	7,473.9	7,875.6	8,052.9	7,879.4	7,856.4	8,094.2	8,171.7
	دينار أردني	3,220.4	3,065.6	3,029.2	3,061.0	3,007.7	3,014.9	3,055.1
	عملات أخرى	370.5	350.0	403.4	390.8	395.9	386.6	499.9
إجمالي ودائع العملاء		**16,821.9**	**16,774.3**	**17,589.0**	**17,689.0**	**17,608.9**	**18,298.4**	**18,776.6**

جدول 3: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

		الشيكل		الدولار		الدينار	
		الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض
2023	الربع الثاني	2.23	7.05	2.26	6.30	2.08	6.06
	الربع الثالث	2.40	6.96	2.49	6.16	2.20	6.13
	الربع الرابع	2.87	7.17	2.68	6.30	2.26	6.40
2024	الربع الأول	2.78	6.81	2.93	6.14	2.57	5.92
	الربع الثاني	2.77	6.64	2.90	6.27	2.75	5.98
	الربع الثالث	2.75	6.65	2.86	5.97	2.67	5.99
	الربع الرابع	2.86	6.62	2.89	6.01	2.69	6.37

5- القطاع المالي غير المصرفي

التطورات السنوية

قطاع الأوراق المالية

شهدت مؤشرات أنشطة التداول في بورصة فلسطين تراجعا ملحوظا خلال العام 2024 وذلك بسبب تداعيات حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي، وما لذلك من آثار سلبية على مناخ الاستثمار والأنشطة الاقتصادية. أغلق مؤشر القدس عند حاجز 498.3 نقطة في نهاية العام 2024 مسجلا تراجعا بنسبة 15.3% مقارنة مع العام 2023، في حين تراجعت قيمة وعدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 50.4% و37.2% على التوالي خلال العام 2024 مقارنة مع العام 2023. في حين انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة 11.8% خلال نفس فترة المقارنة. مع الإشارة إلى أنه، على الرغم من انخفاض القيمة السوقية للأسهم في نهاية العام 2024، إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت نهاية العام 2024 مقارنة مع العام 2023، لتبلغ نحو 29.8%. ويعزى الارتفاع في هذه النسبة إلى التراجع الحاد الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2024 مقارنة مع العام 2023 (أنظر الجدول 1).

جدول 1: أبرز مؤشرات أنشطة التداول في بورصة فلسطين

	ر4، 2023	ر3، 2024	ر4، 2024	العام 2023	العام 2024
عدد الأسهم المتداولة	44.7	27.3	33.3	159.8	100.4
قيمة الأسهم المتداولة	67.9	45.6	49.0	330.9	164.2
القيمة السوقية	4,625.1	3,970.4	4,080.1	4,625.1	4,080.1
عدد الصفقات	6,028	4,822	5,076	27,185.0	18,248.0
عدد جلسات التداول	61	63	65	244.0	244.0
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	%25.9	%29.0	%29.8	%25.9	%29.8

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأعوام 3202 و4202، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

يعرض الشكل 1 القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة فلسطين نهاية العام 2024 موزعة وفقا لصفة المتعامل. حيث تستحوذ الشركات على النسبة الأكبر بواقع 46.7% من إجمالي القيمة السوقية يليها الأفراد بنسبة بلغت 24.2%.

قطاع التأجير التمويلي:

بلغ إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي 92.72 مليون دولار، نفذت من خلال 1,730 عقد تأجير تمويلي وذلك خلال العام 2024 مسجلا تراجعا ملموسا في قيمة وعدد العقود بنسبة 24.5% و29% توالياً مقارنة مع العام 2023. حيث سجلت محفظة التأجير التمويلي ما قيمته 122.2 مليون دولار وبواقع 2431 عقدا خلال العام 2023. ويلاحظ من الشكل 2 أن المركبات للاستخدام الشخصي والتجاري ما زالت تستحوذ على النسبة الأكبر (93%) من محفظة التأجير التمويلي في فلسطين خلال العام 2024. ومن حيث التركز الجغرافي، يلاحظ أن معظم نشاط التأجير التمويلي يتمركز في محافظتي رام الله ونابلس 43.4% و17.1% على التوالي (أنظر الشكل 3).

شكل 1 : توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقا لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الرابع 2024 (مليون دولار)

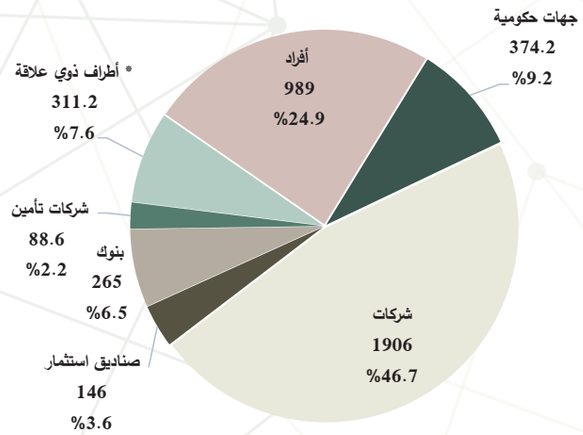

شكل 2: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما هي في نهاية العام 2024

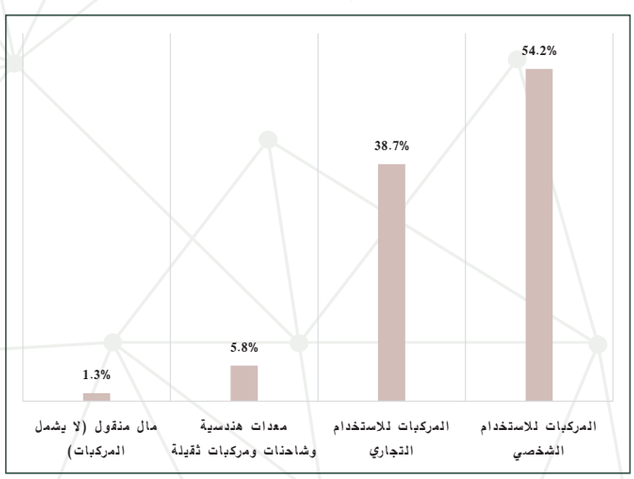

جدول 2: أبرز المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	ر 4، 2023	ر3، 2024	ر4، 2024	2023	2024
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	395.2	292.4	383.6	395.2	383.6
إجمالي إيرادات عقود التأمين*	388.2	284.0	363.7	388.2	363.7
إجمالي مصاريف عقود التأمين*	342.2	270.7	336.4	342.2	336.4
إجمالي استثمارات شركات التأمين *	309.0	286.4	294.4	309.0	294.4
نسبة الاختراق التأميني (%)				%2.3	%2.8
الكثافة التأمينية (دولار)				71.22	69.86

* إجمالي إيرادات عقود التأمين وإجمالي مصاريف عقود التأمين وإجمالي استثمارات شركات التأمين، كما بنهاية الربع الثالث 4202 - لا يشمل بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- اليكو، وكما بنهاية الربع الرابع 4202- لا يشمل بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- اليكو وشركة البركة للتأمين الإسلامي.

قطاع التأمين:

انخفضت قيمة محفظة قطاع التأمين الفلسطيني بنسبة 3% خلال العام 2024 عما كانت عليه في العام 2023، حيث بلغ إجمالي قيمة محفظة التأمين 383.6 مليون دولار أمريكي ونفذت من خلال 12 شركة تأمين مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. كما شهد العام 2024 تراجعا في إجمالي إيرادات عقود التأمين وإجمالي مصاريف عقود التأمين وإجمالي استثمارات عقود التأمين وبنسب بلغت 6%، 2%، و5% على التوالي مقارنة مع نظيراتها من العام السابق. في حين ارتفعت نسبة الاختراق التأميني من 2.3% في العام 2023 لتصل إلى نحو 2.8% في نهاية العام 2024، ويعود هذا الارتفاع في نسبة الاختراق إلى التراجع الحاد الذي شهده الناتج المحلي الفلسطيني خلال العام 2024.

ويتضح من البيانات الواردة في الشكل 4 أن تأمين المركبات ما زال يستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي محفظة التأمين بواقع 69.5% يليه التأمين الصحي وتأمين العمال بنسب بلغت 10.1% و7.2% على التوالي. في حين يوضح شكل رقم 5 الحصة السوقية لكل من شركات التأمين العاملة في السوق الفلسطيني والمرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال.

شكل 3: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية العام 2024

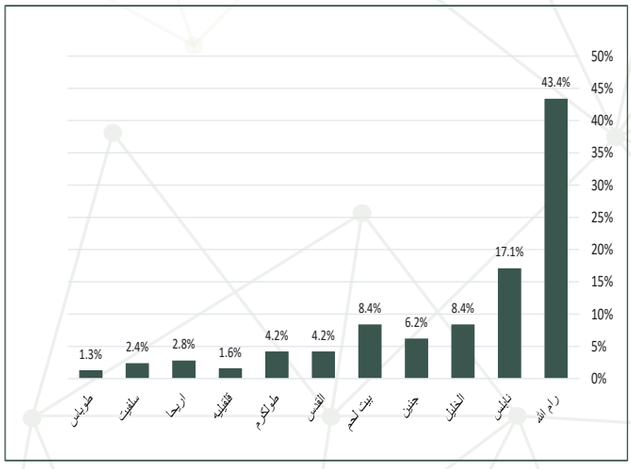

شكل 4: توزيع ايرادات عقود التأمين حسب المنتجات في نهاية الربع الرابع 2024

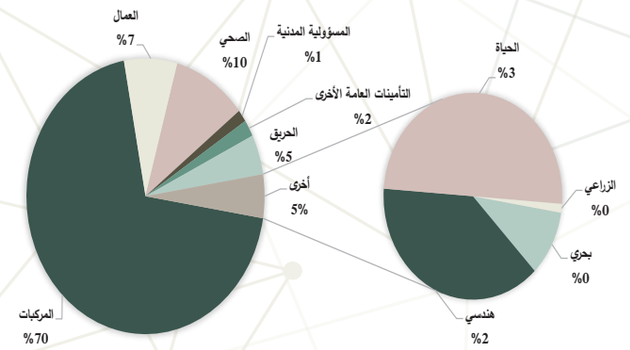

شكل 5: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين في نهاية الربع الرابع 2024

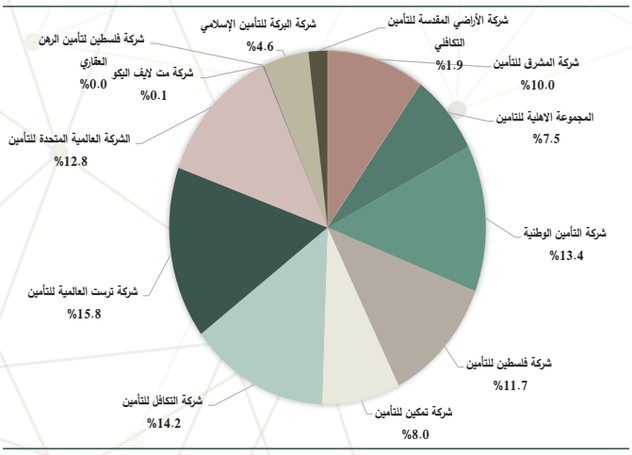

6- الأسعار والتضخم

يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: تغير أسعار الواردات (خصوصا الواردات من إسرائيل)، تحولات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، وتبدل سعر صرف الشيكل تجاه الدولار.

التطورات الربعية

- **معدل التضخم:** استمر المنحى التصاعدي لارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية للربع الخامس توالياً (أنظر الشكل 1). بلغ معدل التضخم بين الربع الرابع 2024 والربع المناظر 2023 (أي على أساس سنوي) نحو 82.6%، ويمثل هذا ارتفاعاً عن معدل التضخم في الربع السابق الذي بلغ 55.0% (أساس سنوي).

يتباين معدل التضخم حسب المنطقة، بواقع 1.1% في الضفة الغربية و324.8% في قطاع غزة. وجاء ارتفاع معدل التضخم، خاصة في القطاع، نتيجة استمرار الحرب الإسرائيلية على القطاع، وما تبعها من تدفق محدود للسلع الأساسية (الدواء والغذاء)، وتدمير البنية التحتية والأراضي الزراعية.

- **ارتفاع أسعار الواردات:** قيمة الدولار تجاه الشيكل (متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل)، وأسعار السلع الأساسية العالمية (الغذاء والطاقة)، إلى جانب التضخم لدى الشركاء التجاريين (خاصة إسرائيل) هي أبرز محددات أسعار الواردات في الأراضي الفلسطينية. يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد

إلى أن ارتفاع معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين بين الربعين المتناظرين، خاصة إسرائيل (ارتفاع بنسبة 3.4%)، كان العامل الأبرز وراء زيادة أسعار الواردات المقومة بالدولار، والتي ارتفعت في الربع الرابع 2024 بنسبة 4.1% مقارنة مع الربع المناظر. وجاء هذا الارتفاع، على الرغم من تراجع سعر صرف الدولار تجاه الشيكل (2.9%)، وتراجع أسعار السلع الغذائية الرئيسية (تراجع بنسبة 9.6% في أسعار الطاقة، وتراجع بنسبة 5.1% في أسعار الغذاء)، خلال نفس فترة المقارنة. ويشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد إلى أن انخفاض السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية خلال الربع الرابع 2024 انعكس بشكل إيجابي على الضفة الغربية. أما في القطاع، فقد شهدت الأسعار اتجاها تصاعديا معاكسا للتغيرات العالمية، بسبب الحصار والحرب.

يوضح الجدول 1 أن التضخم في الضفة خلال الربع الرابع 2024 جاء نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك (باستثناء الأثاث، والاتصالات، وخدمات المطاعم والمقاهي والفنادق، والتأمين والخدمات المالية). وتحقق الارتفاع الأعلى في أسعار المشروبات الكحولية والتبغ (6.3%)، السلع والخدمات الترفيهية والثقافية (4.3%). أما في القطاع، فقد جاء التضخم نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك (باستثناء الاتصالات، والتأمين والخدمات المالية). وسجل الارتفاع الأعلى في أسعار المشروبات الكحولية والتبغ (3,203.6%)، والمواد الغذائية والمشروبات المرطبة (350.0%)، والمسكن ومستلزماته (103.1%).

- **تطور القوة الشرائية:** أدى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 1.1% في الضفة بين الربع الرابع 2024 والربع المناظر 2023 إلى انخفاض القوة الشرائية للشيكل بنفس النسبة. ومع تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 2.9% بين الربعين المتناظرين، فإن القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل في الضفة تكون قد انخفضت بنسبة 4% =(1.1+ 2.9). وهذا أيضا يعادل تقريبا التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني، نظرا لارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت. أما بالنسبة لقطاع غزة فإن التراجع في القدرة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار والدينار ويصرفون بالشيكل بلغ 327.7% (أنظر الجدول 2).

التطورات السنوية

- **معدل التضخم السنوي:** شهد معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية في العام 2024 ارتفعا حادا (53.7%) مقارنة مع العام 2023. وكان لاستمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خلال العام 2024، الأثر الأكبر في ارتفاع مستويات أسعار السلع المحلية في الأراضي الفلسطينية، خاصة في القطاع والذي شهدت فيه مستويات الأسعار ارتفاعات غير مسبوقة بواقع 237.98%. أما في الضفة الغربية، وفي ظل الإغلاقات والاجتياحات وتقطيع أوصال المدن الرئيسية خلال العام 2024، فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا بنسبة 2.48% (أنظر الجدول 3).
- **القوة الشرائية للشيكل:** أدى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 2.48% في الضفة الغربية خلال العام 2024 مقارنة بالعام 2023 إلى انخفاض القوة الشرائية للشيكل بنفس المعدل. يوضح

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية (أساس سنوي) %(سنة الأساس 2018)

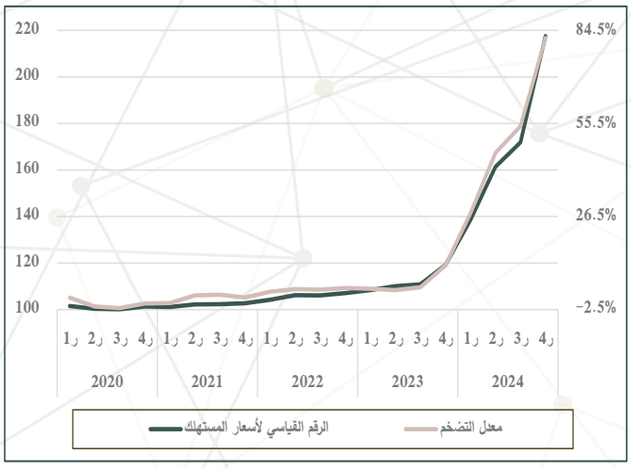

جدول 1: معدل التضخم في الربع الرابع 2024 حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية والمنطقة (أساس سنوي، %)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	الضفة الغربية *	قطاع غزة	فلسطين
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	0.4	350.0	104.3
المشروبات الكحولية والتبغ	6.3	3203.6	796.9
الأقمشة والملابس والأحذية	2.3	69.3	17.7
المسكن ومستلزماته	0.5	103.1	32.3
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(0.2)	47.4	9.1
الخدمات الطبية	1.3	89.2	23.1
النقل والمواصلات	2.4	65.2	15.9
الاتصالات	(1.3)	(0.6)	(1.1)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	4.3	0.7	3.8
خدمات التعليم	0.2	0.0	0.6
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	(0.7)	0.0	(0.9)
التأمين والخدمات المالية	(0.1)	(0.8)	(0.3)
الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة	0.6	25.7	5.8
معدل التضخم	**1.1**	**324.8**	**82.6**

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.
**الأرقام ما بين أقواس سالبة.

جدول 2: تطور القوة الشرائية للعملات المختلفة في الربع الرابع 2024 (أساس سنوي %)

العملة	التغير في القوة الشرائية (نسبة مئوية)		
	الضفة الغربية*	قطاع غزة	فلسطين
الشيكل	(1.1)	(324.8)	(82.6)
الدولار	(4.0)	(327.7)	(85.5)
الدينار	(4.2)	(327.9)	(85.7)

المصدر: تم احتساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.
**الأرقام ما بين أقواس سالبة.

جدول 3 التراجع في القدرة الشرائية بعملة الشيكل في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الأربع الأخيرة. وهو ما يعني زيادة الأعباء المادية على الأسر الفلسطينية، وعدم مقدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات. وتتباين هذه الأعباء حسب شرائح الدخل المختلفة، حيث هي أكبر عند الفئات المهمشة والأسر الأكثر فقرا، خاصة أن الارتفاع في الأسعار طال السلع الأساسية. ويستفاد من الأرقام السنوية لأسعار المستهلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الارتفاع المتتالي في الأسعار خلال السنوات الماضية أدى إلى تآكل الدخل. وبلغت نسبة التآكل بين 2008 و2024 نحو 124% ونحو 146% بين 2004 و2024.[1]

جدول 3: نسب الارتفاع في مؤشر غلاء المعيشة خلال السنوات الأربع الأخيرة حسب المنطقة (%)

السنوات	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
2021	1.24	1.41	0.27
2022	3.74	3.74	3.16
2023	5.87	4.77	10.53
2024	53.67	2.48	237.98
2024 - 2021	70.87	12.95	286.44

- **القوة الشرائية للدولار والدينار:** أدى الارتفاع الطفيف في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 0.54% بين العامين إلى انخفاض القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل في الضفة الغربية بنسبة 1.94=(0.54-2.48) هذا أيضا يعادل تقريبا التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني. ونظراً إلى تباين التضخم بين الضفة والقطاع فإن التراجع في القدرة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار والدينار في غزة تراجعا بمقدار 237.44%.
- **التباين المزمن بين الأسعار المحلية والعالمية للواردات الأساسية:** يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد، إلى وجود ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني، تتمثل بارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة مقارنة بالأسعار العالمية.[2] ويرجع التقرير هذا إلى عدة عوامل أهمها: الضريبة المفروضة على الواردات، نظرا لارتباط الأراضي الفلسطينية بغلاف جمركي مع إسرائيل. بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى متمثلة بارتفاع تكاليف التخزين والنقل. ويشير التقرير أيضا إلى أن نقص المعروض من السلع الأساسية في قطاع غزة بفعل الحرب الإسرائيلية على القطاع، ساهم في ارتفاع الأسعار المحلية في الأراضي الفلسطينية. وتدلل الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية على هذا الارتفاع، فعلى سبيل المثال، يعادل متوسط سعر الطحين في الأراضي الفلسطينية نحو 7.3 ضعف سعره عالميا، وعلى نفس المنوال، يعادل متوسط سعر السكر نحو 15 ضعف، والأرز نحو3 أضعاف السعر العالمي. ومن نافل القول إن أسعار السلع تتباين بين الضفة والقطاع كما هو موضح في الجدولين 4 و5.

جدول 4: تبدل متوسطات أسعار المستهلك في قطاع غزة لبعض السلع المهمة في 2024 مقارنة مع 2023 (شيكل)

السلعة	متوسط السعر خلال العام 2023	متوسط السعر خلال العام 2024
البصل الجاف / 1 كغم	3	30
الثوم الجاف/ 1 كغم	9	64
البطاطا/ 1 كغم	3	22
السكر/ 1 كغم	4	26
بندورة بيوت بلاستيكية/1 كغم	3	29
فلفل أخضر حار/1 كغم	7	68
فليفلة خضراء حلوة/1 كغم	5	26
خيار بيوت بلاستيكية/1 كغم	3	16
البيض/2 كغم	19	103
الليمون/1 كغم	3	18
الموز/1 كغم	4	17
التفاح/1 كغم	5	28
لحم العجل /1 كغم	46	193
الدجاج/ 1 كغم	17	47
طحين أبيض/52 كغم	80	100
زيت عباد الشمس/3 لتر	27	56
العدس المجروش/1 كغم	6	10
الخبز/3 كغم	8	14
بنزين 1/59 لتر	13.18	151.28
ديزل/1 لتر	11.47	54.10
أسطوانة غاز/ 21 كغم	111	379
سجائر مانشستر/ 20 سيجارة	15	1376

جدول 5: حركة متوسطات أسعار المستهلك في الضفة الغربية* لبعض السلع الأساسية في 2024 مقارنة مع 2023 (شيكل)

السلعة	متوسط السعر خلال العام 2023	متوسط السعر خلال العام 2024
البطاطا/1 كغم	4	5
السكر/01 كغم	39	42
لحم الغنم/1 كغم	84	86
لحم عجل/1 كغم	53	59
التفاح/1 كغم	8	9
الفراولة/1 كغم	15	25
بندورة بيوت بلاستيكية/1 كغم	5	6
بنزين 1/59 لتر	6.67	7.12
سجائر مارلبورو/20 سيجارة	27	29
سجائر ونستون/20 سيجارة	24	26

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه بعيد احتلال للضفة الغربية عام 1967.

1 https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_CPI2024A.pdf

2 سلطة النقد. (2025). تقرير التضخم، الربع الرابع 2024.

7- الاستيراد والتصدير

التطورات الربعية

- **الصادرات والواردات السلعية:** شهدت الواردات السلعية «المرصودة»[1] في الربع الرابع 2024 ارتفاعا بنسبة 5.2% مقارنة مع الربع المناظر 2023 لتصل إلى نحو 1,619.7 مليون دولار (أنظر الشكل 1). من جهة أخرى، ارتفعت الصادرات السلعية المرصودة في الربع الرابع 2024 بنسبة 33.4% مقارنة مع الربع المناظر 2023، ووصلت إلى 429.4 مليون دولار (أنظر الشكل 2). على ذلك، فإن نسبة الصادرات إلى الواردات ارتفعت عن مستواها في الربع المناظر بمقدار 5.6 نقاط مئوية لتصل لنحو 26.5%. جاء نحو 57.2% من الواردات في الربع الرابع من إسرائيل، في حين ذهبت 80.7% من الصادرات الفلسطينية إليها.
- **الميزان التجاري السلعي:** يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي، والذي بلغ 1,190.3 مليون دولار في الربع الرابع 2024 (48.7% عجز مع إسرائيل). وهو ما يعادل 32.3% من الناتج المحلي الإجمالي. ويساهم الفائض المتحقق عادة في ميزان الخدمات مع إسرائيل بتحسين الميزان التجاري الفلسطيني بشكل طفيف.

التطورات السنوية

- **الواردات السلعية:** بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة في العام 2024 نحو 6,356.3 مليون دولار (58.6% من إسرائيل)، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 17.9% مقارنة مع العام 2023. تأثرت حركة الواردات في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2024 بتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بسبب الانحسار الكبير لمصادر الدخل، وبشكل خاص تعويضات العمال العاملين في إسرائيل، وعدم حصول موظفي القطاع الحكومي على رواتبهم كاملة، بسبب استمرار احتجاز أموال المقاصة.
- **الصادرات السلعية:** انخفضت قيمة الصادرات السلعية المرصودة إلى حوالي 1,538.4 مليون دولار في العام 2023 (86.3% إلى إسرائيل)، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1.5% مقارنة مع العام السابق. وعلى ذلك تكون قيمة الصادرات قد شكلت ما يقارب 24.2% من قيمة الواردات في العام، وهي نسبة أعلى عن مستواها في العام السابق 2023 بمقدار 4 نقاط مئوية.
- **الميزان التجاري السلعي:** بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي في العام 2024 نحو 4,817.9 مليون دولار (49.7% عجز مع إسرائيل). وهو ما يعادل 35.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد طرأ تحسن طفيف على العجز خلال العام نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل.

شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)

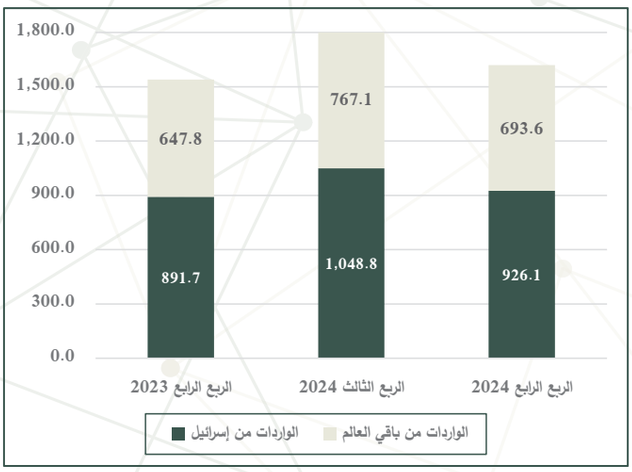

شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)

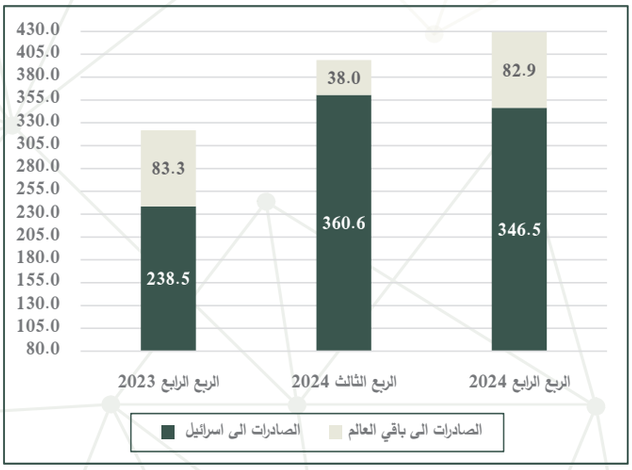

1 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1- تكاليف إعادة الإعمار في تقرير دولي جديد

أصدر البنك الدولي في شهر شباط 2025 تقريرا لتقييم أضرار وخسائر واحتياجات قطاع غزة والضفة الغربية.[1] وهذا التقرير هو نتاج عمل مشترك بين مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. يأتي هذا التقرير مكملاً لتقرير «التقييم المرحلي للدمار في قطاع غزة» الذي نشره الفريق في آذار من العام المنصرم. ويهدف التقرير الجديد، فضلا عن تقييم الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاعات المختلفة، إلى تقديم خارطة طريق لاحتياجات إعادة الإعمار.

المنهجية والتحليل

يستهل التقرير بتقديم عرض للمنهجية المستخدمة ومصادر البيانات التي تم جمعها من مصادر متعددة: جمع ميداني، وجمع عن بعد من قبل السلطة الفلسطينية ومن المنظمات الإنسانية ومنظمات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى جملة المصادر التقنية التي شملت صور الساتلايت وبيانات الهواتف المحمولة وبيانات التواصل الاجتماعي، وتقنية الضوء الليلي. يغطي التقرير ثلاثة جوانب مع تقدير القيمة النقديّة لكلٍ منها: الأضرار، الخسائر الاقتصادية-الاجتماعية، واحتياجات التعافي والإعمار في 18 قطاع. ويغطي التقرير أيضا الخسائر في بعض القطاعات في الضفة الغربية، وفي كافة القطاعات في قطاع غزة. وتم تقدير الخسائر الاقتصادية والاجتماعية عبر احتساب أكثر من 200 متغير. أما بالنسبة للنطاق الزمني، يقتصر التقرير على تسجيل الأضرار المادية للعدوان في العام الأول فقط، أي أنه لا يغطي الخسائر في الأشهر الثلاث الأخيرة قبل وقف إطلاق النار وما بعدها. وتم تقدير الخسائر المتوقعة على مدى ثلاثة سنوات بعد العدوان (حيث من المرجح أن تظل آثاره محسوسة حتى يتحقق تعافٍ كبير). أما بالنسبة للاحتياجات، فتم تقديرها على فترتين زمنيتين، الأولى لثلاثة سنواتٍ بعد العدوان، والثانية لخمس سنواتٍ فأكثر. وتم أخذ التكاليف المتوقعة لعملية إعادة الإعمار والتعافي، بما فيها تكلفة المواد والمعدات، العمالة والأراضي، وغيرها. كما تم أخذ أثر التضخم بعين الاعتبار.

الأضرار والخسائر واحتياجات التعافي في قطاع غزة

قدر التقرير إجمالي الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع غزة خلال عام من الاعتداء بنحو 49 مليار دولار، منها 30 مليار للأضرار المادية (أنظر الجدول 1). ويزيد هذا التقدير عن قيمة الأضرار والخسائر المسجلة في التقرير السابق (الذي صدر في كانون الثاني 2024) بحوالي ثلاثة أضعاف (بلغ التقدير السابق 18.5 مليار دولار).

الجدول 1: تقدير قيمة الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع غزة في العام الأول من الاعتداء (مليون دولار)

القطاع		الأضرار	الخسائر
القطاعات الإنتاجية	التجارة والصناعة	5,900	2,200
	الزراعة	835	1,300
	التمويل	14	325
	المجموع	**6,749**	**3,825**
القطاعات الاجتماعية	الإسكان	15,800	545
	الحماية الاجتماعية	33	1,390
	الصحة	1,300	6,300
	التعليم	874	3,206
	التراث الثقافي	120	55
	المجموع	**18,127**	**11,496**
قطاعات البنية التحتية	النقل	2,500	377
	المياه والصرف الصحي	1500	64
	الطاقة	494	243
	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	164	736
	خدمات البلدية	233	988
	مجموع	**4,891**	**2,408**
قطاعات متداخلة	الأراضي	11	115
	التنمية الاجتماعية		
	التخطيط الحضري		
	التوظيف	10	1,050
	البيئة	92	165
	المجموع	**113**	**1330**
المجموع الكلي		**29,880**	**19,059**

سجلت القطاعات الاجتماعية النسبة الأكبر من الأضرار الماديّة وقد بلغت 18.1 مليار دولار، جلّها نتيجة للدمار الجزئي والكلي الذي أصاب قطاع الإسكان والذي طال حوالي 92% من الوحدات السكنية. كذلك الأمر بالنسبة للخسائر في القطاعات الاجتماعية الأخرى مثل الصحة والتعليم والتي بلغت 6.3 و3.2 مليار دولار على التوالي.

1 World Bank, European Union, United Nations. (March 2024). Gaza Strip – Interim Damage Assessment – Summary Note. Washington D.C.: World Bank Publications.

بلغت الأضرار التي أصابت القطاعات الإنتاجية 6.7 مليار دولار وخسائر بقيمة 3.8 مليار دولار نتيجة تدمير البنية التحتية الاقتصادية لدى القطاع الخاص تحديدا. وأدى هذا إلى تراجع في الإنتاجية يحتاج إلى 7 مليار دولار للتعافي والإعمار. تلا أضرار القطاعات الإنتاجية الأضرار التي أصابت البنية التحتية، التي عانت من تدمير قدّر بقيمة 4.9 مليار دولار وإلى خسائر بقيمة 2.4 مليار دولار.

يسجل الجدول 2 تقدير الاحتياجات اللازمة لإعادة الإعمار في قطاع غزة حسب التقرير الجديد للأطراف الثلاثة. ويستفاد من الجدول أن الاحتياجات المادية للقطاعات الاجتماعية (30.4 مليار) تفوق أيضا الاحتياجات في بقية القطاعات على المديين القريب والمتوسط. ويعود هذا إلى المبالغ الضخمة لإعادة الإعمار والتعافي في قطاعي الإسكان والصحة. كذلك فإن المبلغ اللازم لقطاع الحماية الاجتماعية هو ثالث أكبر مبلغ (بعد الإسكان والصحة) على المدى القصير نتيجة الحاجة لمواجهة ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

البرنامج الفلسطيني لإعادة الإعمار

يسجل الجدول 2 أيضا التكاليف المتوقعة في البرنامج الفلسطيني للإغاثة والتعافي المبكر. يستند هذا البرنامج على تقييم التقرير الثلاثي للبنك الدولي والإتحاد الأوربي والأمم المتحدة. قدم البرنامج الفلسطيني تصورا يتضمن الحاجة إلى 3.5 مليار دولار للتعافي المبكر في الأشهر الستة الأولى.[2] واتساقاً مع تقديرات التقرير الثلاثي، فإن قطاعات الحماية الاجتماعية والصحة والإسكان هي أكثر القطاعات احتياجاً. كما قدر التقرير أن إعادة تأهيل البنية التحتية بحاجة إلى حوالي 8 مليارات دولار على مدى خمس سنوات لتأهيل شبكات الطرق والنقل وترميم شبكات المياه والصرف الصحي. ويتطلب قطاع البيئة مبلغ 1.9 مليار دولار، منها مليار لإزالة الرُكام.

على الرغم من اعتماد البرنامج الفلسطيني لإعادة الإعمار على التقرير الثلاثي للبنك الدولي والإتحاد الأوربي والأمم المتحدة، إلا أنه أيضا يعد بمثابة خارطة طريق سياسيّة لموضوع إعادة الإعمار في غزة بالتعارض مع المخطط الأميركي. وتضمن البرنامج شروحات تفصيلية للأهداف والمجالات والخطوات الرئيسية للتعافي والإعمار في كل من القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الحوكمة والتخطيط المكاني. كما ركز بشكل أساسي على الاحتياجات المالية لإعادة الإعمار بهدف استخدامه كوثيقة لمؤتمر المانحين ولتحصيل التمويل. ويشدد البرنامج الفلسطيني، على عكس الوثيقة الثلاثية، على موضوع الجهة المسؤولة عن إدارة الإعمار، وعلى ضرورة التزام الجهات الممولة بمبدأ الملكية الوطنية (National Ownership) لإعادة الإعمار. ويطرح البرنامج تصوراً لغرفة عمليات طوارئ تضم 20 جهة حكومية، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مع توزيع مفصل للمهام بين الجهات التنفيذية والجهات المسؤولة عن حشد التمويل.[3]

الجدول 2: الاحتياجات المقدرة للإغاثة وإعادة الإعمار في قطاع غزة (مليون دولار)

	القطاع	الاحتياجات (التقرير الثلاثي)		الاحتياجات حسب البرنامج الفلسطيني (0-6 أشهر)
		3 سنوات	5 سنوات	
القطاعات الإنتاجية	التجارة والصناعة	1,060	6,900	(126 صناعة)
	الزراعة	**1,700**	**4,200**	**173**
	التمويل	10	42	
	المجموع	2,770	11,142	
القطاعات الاجتماعية	الإسكان	3,700	15,200	450
	الحماية الاجتماعية	3,500	4,180	860
	الصحة	4,300	7,058	562
	التعليم	2,649	3,800	115
	التراث الثقافي	**48**	**192**	**20**
	المجموع	14,197	30,430	
قطاعات البنية التحتية	النقل	724	2,900	106
	المياه والصرف الصحي	664	2,700	553
	الطاقة	365	1,460	220
	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	114	460	30
	خدمات البلدية	110	440	72
	مجموع	**1,977**	**7,960**	
قطاعات متداخلة	**الأراضي**	12	32	1
	التنمية الاجتماعية	171	171	
	التخطيط الحضري	3	3	
	التوظيف	388	1,600	239
	البيئة	480	1,900	134
	المجموع	**1054**	**3706**	
	المجموع	**19,998**	**53,238**	

ملاحظة: حسابات خطة وزارة الأشغال العامة والإسكان بناء على بيانات تقرير البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

الأضرار والخسائر والاحتياجات المادية في الضفة الغربية

اعتمد التقرير الثلاثي منهجية مختلفة لتقييم الأضرار والتكاليف في الضفة الغربية عن المنهجية التي تم تطبيقها في قطاع غزة. ركز التحليل الجزئي للتقرير على المناطق الأكثر تضرراً في الضفة، مثل نابلس، وجنين، والخليل، وبالتحديد مخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية. كما اقتصر التقييم على قطاعات محددة، مثل الإسكان، والصحة، والتعليم، وشبكات المياه والصرف الصحي.

قدر التقرير أن الأضرار في قطاع الإسكان في الضفة الغربية، حتى تشرين الأول 2024، بلغت 16 مليون دولار، أما أضرار البنى التحتية العامة فوصلت إلى 25 مليون دولار نتيجة تدمير إمدادات الكهرباء وخطوط التغذية في مخيمات اللاجئين والبلديات المُحيطة بها في رام الله والبيرة وطولكرم وجنين. وعانى القطاع الصحي من أضرار

2 Gaza Relief and Early Recovery Plan – Month 0-6. (2025). United Nations – General Assembly, accessed by: https://docs.un.org/en/A/ES-10/1022

3 للاطلاع على التقسيم القطاعي في البرنامج الفلسطيني أنظر: https//:docs.un.org/en/A/ES10/1022-

بلغت 14.6 مليون دولار وخسائر وصلت إلى 696.9 مليون دولار نتيجة تراجع الإنتاجية بسبب الإصابات الجسدية والاضطرابات النفسية. كما قدرت الخسائر بسبب تراجع التوظيف والمداخيل بنحو 3.2 مليار دولار. إذ سجلت الأجور اليومية تراجعاً بحوالي 48.2 مليون شيكل. والجدير بالملاحظة أن التقرير لم يقدم تقديرا شاملا للاحتياجات المالية لكافة القطاعات في الضفة الغربية كما هو الحال في قطاع غزة، واكتفى بعرض الاحتياجات لبعض القطاعات، اقتصرت على الحماية الاجتماعية (17 مليون دولار)، والتوظيف (440 مليون)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (248 مليون).

الشروط اللازمة للتعافي والإعمار

يستند التعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة، وفقاً للتقرير الثلاثي، إلى عدد من الركائز: قيادة فلسطينية مشتركة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تخطيط وتنسيق فعال في حشد الموارد، شمول الفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات المُختلفة (كالأطفال والنساء، والنازحين، وكبار السن) لترسيخ الشفافية والمحاسبة بما يضمن التجانس الاجتماعي. ويؤكد التقرير على عدد من العوامل اللوجستية التي يعتبر توفرها ضروريا لتعافي القطاعات وعلى رأسها حل مسألة ملكية الأراضي. إضافة إلى ضمان الأمن وتيسير حركة الأفراد والبضائع والمعدات الضرورية لإعادة الإعمار وإعادة الخدمات الأساسية. كما يشدد التقرير على أهمية تبني شروط الشفافية وترتيبات الحوكمة لضمان نجاح عملية الإعمار.

التقرير الثلاثي كمنهجية عمل

لا يغطي التقرير الثلاثي، كما ذكرنا سابقا، الدمار والتكاليف الإضافية المترتبة على استمرار الاعتداء الإسرائيلي في الأشهر الثلاثة الأخيرة قبل وقف إطلاق النار وما بعد. وعلى ذلك فإن بعض أرقام التقرير عن الخسائر باتت آيلة. على سبيل المثال، يشير التقرير إلى أن 140 وحدة سكنية فقط تعرضت للتدمير (ومعظمها جزئياً) في مخيم جنين. هذا في حين وصل التدمير في مخيم جنين ومحيطه، إثر العملية العسكرية التي شنها الاحتلال بدءا من مطلع العام الحالي، إلى 600 وحدة سكنية مدمرة بالكامل وما يُقارب 3 آلاف مدمرة جزئيّاً.[4] ولكن التقرير يشير إلى أن الأضرار المادية، في الفترات اللاحقة للفترة التي غطاها، ليست مختلفة نوعيا عما سبقها، مما يمكن أن يؤدي إلى فرق نوعي كبير في النتائج. ونظرا إلى أن التقرير يستند إلى منهجية علمية دقيقة ذات هامش خطأ محدود، يمكن الاعتماد عليه كخارطة طريق معرفية للتخطيط لإعادة الإعمار والتعافي. كما يمكن النظر للتقرير باعتباره سيرورة وليس ملفاً معلوماتيّاً نهائيا لإعادة الإعمار؛ بل منهجية تمتاز بالمرونة الكافية التي تجعل من التخطيط لإعادة الإعمار أمراً ممكناً، بصرف النظر عن طول الفترة الانتقالية أو الاعتبارات العملية الأخرى.

4 عدوان الاحتلال على مدينة جنين ومخيمها يدخل يومه الـ83،» وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، بتاريخ 13 نيسان 2025، على:
https/:www.wafa.ps/Pages/Details118952/

2- تجارة إسرائيل الإقليمية والتبادل مع دولة الإمارات

الاقتصاد الإسرائيلي في 2026/2025

في تقاريرها الدورية عن الاقتصاد الإسرائيلي، نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وهي نادي ومركز أبحاث للدول الغنية بغالبيتها) دراسة مطولة عن واقع وآفاق هذا الاقتصاد.[5] وتوقعت الدراسة عودة الاقتصاد الإسرائيلي إلى مسار النمو في العام الحالي والعام القادم، مع معدل يبلغ 3.4% و5.5% على التوالي. وهذان المعدلان المتوقعان أعلى من التوقعات التي كانت المنظمة قد وضعتهما في وقت سابق. وأكدت الدراسة أن تحقق هذه التوقعات المتفائلة مشروط بالاستقرار السياسي الداخلي والإقليمي، نظرا لأهمية هذا الاستقرار لضمان تحقق الاستثمارات اللازمة ونمو الاستهلاك الخاص المحلي. ويجدر التنويه بأن توقعات بنك إسرائيل (البنك المركزي) لمعدل النمو في العام الحالي 2025 قريبة مما توقعته منظمة التعاون، ولكن توقع البنك للنمو في العام القادم أدنى من توقع المنظمة ولا يزيد على 4%.[6] من جهة أخرى قام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته لنمو الاقتصاد الإسرائيلي عقب تجدد الحرب على قطاع غزة في آذار 2025. وتوقع الصندوق أن لا يزيد معدل النمو في العام الحالي على 3.2% وفي العام القادم 2026 على 3.6%. ويجدر التنويه بأن كل خسارة نمو بمقدار نصف بالمائة تترجم بخسارة تعادل 10 مليار شيكل. أخيرا، ومع تجدد العدوان على القطاع وارتفاع عجز الموازنة، يتوقع الآن أن يبلغ الدين العام نسبة 71% من الناتج المحلي الإجمالي، عوضا عن 69%. وهذا يعني ارتفاع الدين العام بمقدار 40 مليار شيكل في 2025.

أعاد تقرير منظمة التعاون التأكيد على المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى رأسها انخفاض مساهمة المتدينين اليهود والإناث العربيات في سوق العمل، وانخفاض مستوى تعليمهم مع غياب الكفاءات المطلوبة للتشغيل بينهم. كذلك أكد التقرير على مشكلة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وعلى المستوى المرتفع للأسعار ولتكاليف المعيشة بالتالي، بالمقارنة مع كافة الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون (38 دولة). ومن بين العوامل المتعددة التي تقف وراء ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، ذكر التقرير محدودية علاقات إسرائيل التجارية مع دول الجوار ومحدودية تجارتها الإقليمية، على الرغم من اتفاقيات «أبراهام» مع بعض الدول العربية.

5 OECD .(2025).*OECD Economic Surveys: Israel 2025*, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/d6dd02bc-en.

6 https://www.boi.org.il/83922?culture=en

تجارة إسرائيل الإقليمية

طبق تقرير منظمة التعاون نموذج جاذبية (Gravity Model) لاختبار صحة أن تجارة إسرائيل الإقليمية أقل مما يفترض أن تكون عليه. تهدف نماذج الجاذبية إلى التنبؤ بمقدار التجارة الدولية بين دولتين على ضوء مستوى التجارة الذي يسود بين عدد كبير من الدول ذات المواصفات المشابهة. اقتصرت عوامل التشابه في نماذج الجاذبية الأولى على الناتج المحلي الإجمالي والمسافة بين الدولتين (وهذا يفسر سبب تسمية النماذج «بالجاذبية»، لأن الكتلة والمسافة هما أساس قانون الجاذبية الذي وضعه نيوتن). تأخذ النماذج الحديثة بالاعتبار عددا كبيرا من عوامل التشابه، بما فيها العوامل الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاتفاقيات التجارية، لتقدير المستوى الذي يتوقع النموذج (يتوجب) أن تكون التجارة الدولية عليه بين دولتين. وعند مقارنة نتائج النموذج مع أرقام التجارة الفعلية يمكن استخلاص ما إذا كانت الأرقام الفعلية أعلى أو أدنى من المتوقع، أو مما يتوجب أن تكون عليه. وهناك إجماع بين الاقتصاديين على أن نماذج الجاذبية الراهنة للتجارة الدولية تتوصل إلى نتائج صائبة غالبا والى توصيات مرضية[7] (أنظر تعريف وشرح مزايا ومثالب نماذج الجاذبية في العدد 46 من المراقب الاقتصادي).

يقوم النموذج الذي تم تطبيقه بهدف تقدير حجم التجارة بين إسرائيل ودول المناطق الجغرافية المختلفة على أساس أرقام من 193 طرف مستورد ومصدر خلال الفترة 1969-2020. يعرض الشكل 1 نتائج التحليل حيث كل عمود يمثل نسبة التجارة الفعلية إلى التجارة التي يتوقعها النموذج. إذا كانت النسبة 1 (أي على المحور الأفقي) فهذا يعني أن هناك تطابقا بين حجم التجارة الفعلية والمتوقعة (أو ما يتوجب أن تكون عليه تبعا للأرقام التي يستند عليها النموذج). وإذا كانت النسبة أكبر من 1 فهذا يعني أن التجارة الفعلية أعلى من المتوقعة، والعكس إذا كانت النسبة أقل من 1.

الشكل 1: نسبة تجارة إسرائيل الفعلية إلى التجارة المتوقعة مع دول المناطق الجغرافية المختلفة

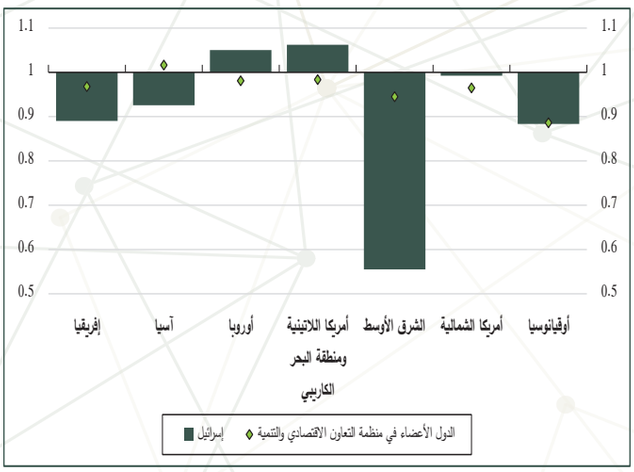

واضح من الشكل أن تجارة إسرائيل مع معظم المناطق الجغرافية في العالم قريبة من توقعات النموذج (مما يجب أن تكون عليه). كذلك قريبة من توقعات النموذج للتوزع الجغرافي لتجارة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الاستثناء الوحيد يتعلق بتجارة إسرائيل مع دول الشرق الأوسط، حيث تشير النتائج إلى أن تجارة إسرائيل الفعلية أدنى بشكل ملحوظ من توقعات النموذج.

اتفاقيات «أبراهام»

انخفاض تجارة إسرائيل الإقليمية، ودورها في ارتفاع أسعار الاستهلاك المحلية، هو أحد الأسباب وراء السعي المحموم لزيادة عدد الدول الموقعة على اتفاقيات «أبراهام». يبلغ عدد الدول التي وقعت على هذه الترتيبات التجارية أربع دول (السودان، المغرب، البحرين، والإمارات). يعرض الشكل2

الشكل 2: تطور التجارة السلعية بين إسرائيل ودول اتفاقيات «أبراهام» (مليون دولار)

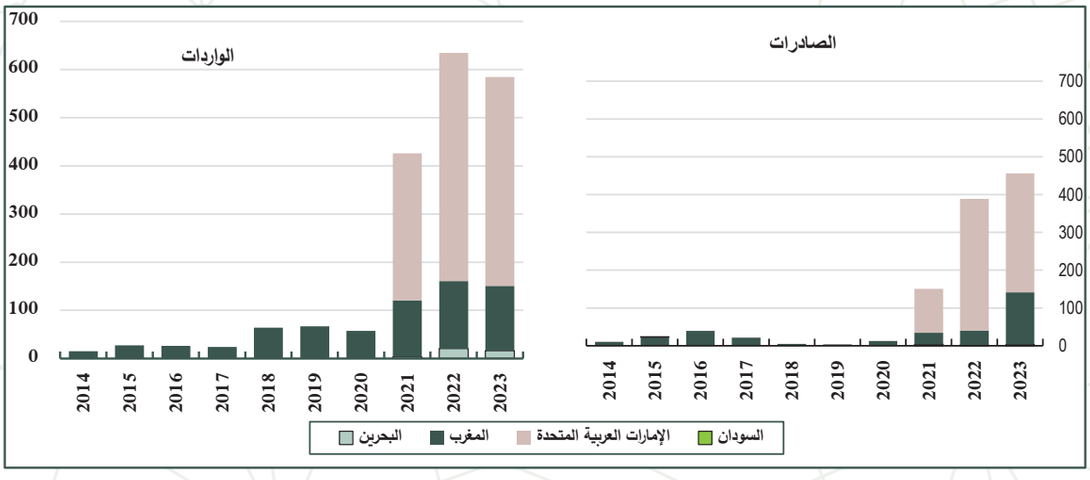

7 جدير بالذكر أن نماذج الجاذبية التي تناولت التجارة بين إسرائيل وفلسطين أكدت بمجملها على أن صادرات إسرائيل الفعلية الى فلسطين أعلى بمقدار الضعف مما يتوجب أن تكون عليه، في حين أن صادرات فلسطين إلى إسرائيل يجب أن تكون عدة أضعاف ما هي عليه فعليا.

تطـور التجـارة السـلعية بين هـذه الـدول وإسرائيـل. ويوضـح الشـكل النمـو الـذي طـرأ على الاسـتيراد والتصديـر منـذ توقيـع الاتفاقيـات في العـام 2020.

شـهدت تجـارة إسرائيـل مـع دول «أبراهـام» نمـوا ملحوظـا منـذ العـام 2020، وبشـكل خـاص مـع دولـة الإمـارات. ولقـد وقعـت الإمـارات عـددا كـبيرا مـن اتفاقيـات التعـاون التجاريـة والاقتصاديـة والسـياحية مـع إسرائيـل، كان أهمهـا اتفاقيـة التجـارة الحـرة التـي حـررت تقريبـا كافـة السـلع المتداولـة بينهـما مـن التعرفـة الجمركيـة، والتـي دخلـت حيـز التطبيـق في العـام 2023. ولكـن، على الرغـم مـن كل هـذه التسـهيلات، فـإن صـادرات إسرائيـل السـلعية إلى الإمـارات في العـام 2024 (503 ملايين دولار) مـا زالـت أقـل مـن 1% مـن إجمالي صـادرات إسرائيـل السـلعية في ذلـك العـام (61.7 مليـار دولار). ويتوجـب التنويـه هنـا بـأن هـذه الأرقـام تقـتصر على التجـارة السـلعية ولا تشـمل التجـارة بالخدمـات (بمـا فيهـا خدمـات برامـج الحاسـوب والإنترنـت والـذكاء الصناعـي) والاسـتثمارات، التـي توليهـا اتفاقيـات التعـاون بين الطـرفين أهميـة خاصـة.

التجارة مع دولة الإمارات

يسـجل الجـدول1 بنيـة التجـارة السـلعية بين إسرائيـل والإمـارات في العـام 2023، وهـو آخـر عـام تتوفـر عنـه معلومـات عـن المكونـات السـلعية للتجـارة بينهـما. يسـتفاد مـن الجـدول أن الميـزان التجاري السـلعي في ذلك العـام (وهـو العـام الـذي دخلـت فيـه اتفاقيـة التجـارة الحـرة بينهـما حيـز التطبيـق) كان لصالـح الإمـارات مـع فائـض تصديـر بقيمـة 276 مليـون دولار. على أن الملفـت للنظـر أن نسـبا عاليـة مـن التبـادل التجـاري بين

جدول 1: التبادل التجاري السلعي بين إسرائيل ودولة الإمارات (مليون دولار، 2023)

صادرات إسرائيل إلى دولة الإمارات			صادرات الإمارات إلى إسرائيل		
السلعة	القيمة	النسبة %	السلعة	القيمة	النسبة %
ألماس	458.0	69.0	ألماس	283.0	30.1
كلور	23.3	3.5	ذهب	205.0	21.8
معدات سمعية	18.7	2.8	معدات سمعية	61.2	6.5
معدات قياس	13.2	2.0	أنابيب حديد	52.4	5.6
مواد هندسية	12.1	1.8	عطور	51.2	5.4
سماد بوتاسي	8.2	1.2	بروبيلين	42.1	4.5
غيرها	130.5	19.7	أثيلين	26.0	2.8
المجموع	664.0	%100	بترول مكرر	21.3	2.3
			غيرها	197.8	21.0
			المجموع	940.0	%100

https//:oec.world/en/profile/bilateral-country/are/partner/isr?selector538id=HS4

الطـرفين هـي عبـارة عـن ألماس وذهـب. تسـتقطع هـذه نسـبة 69% مـن صـادرات إسرائيـل للإمـارات، و52% مـن صـادرات الإمـارات إلى إسرائيـل. وهـذه البضائـع، كما لا يخفـى، هـي سـلع لا يتـم إنتاجهـا في أي مـن البلديـن، بـل هـي بضائـع إعـادة اسـتيراد وإعـادة تصديـر.

3- قنوات تأثير التغير في سعر صرف الدولار على الاقتصاد الفلسطيني

يحظـى موضـوع تبـدل سـعر صرف الشـيكل مقابـل الـدولار باهـتمام لا بـأس بـه على مسـتوى السـاحة الاقتصاديـة المحليـة، نظـرا لتأثيراتـه المباشـرة وغير المباشـرة على الاقتصـاد الفلسـطيني. وكان هـذا الموضـوع محـط اهـتمام المراقـب في عـدة أعـداد سـابقة.[8] في هـذا العـدد مـن المراقـب سـنقوم بطـرح موضـوع تبـدل سـعر صرف الـدولار مقابـل الشـيكل مـرة أخـرى على ضـوء التطـورات الأخيرة في سـعر الصرف، والتداعيـات السـلبية للحـرب على الاقتصـاد الفلسـطيني.

يعطـي الشـكل 1 الـذي يصـور تطـور سـعر صرف الـدولار تجـاه الشـيكل خلال الأعـوام الـعشرة الماضيـة فكـرة واضحـة عـن تذبـذب قيمـة الشـيكل، والاضطـراب في السياسـة النقديـة لبنـك إسرائيـل.[9] ويوضـح الشـكل التـغير الحـاد في سـعر صرف الـدولار مقابـل الشـيكل، الـذي وصـل إلى أدنى مسـتوياته (أعلى قيمـة للشـيكل) في شـهر كانـون أول 2021، بقيمـة 3.12 شـيكل لـكل دولار. في حين وصـل الـدولار إلى أعلى مسـتوياته (أدنى قيمـة للشـيكل)، واقترب مـن 4 شـيكل، في فترتين متباعـدتين، الأولى في شـهر آذار 2015، والثانيـة مـع بـدء الحـرب الإسرائيليـة على قطـاع غـزة في شـهر تشريـن أول 2023.

شكل 1: سعر صرف الدولار تجاه الشيكل من كانون ثاني 2015 لغاية نيسان 2025

المصدر: قاعدة بيانات بنك إسرائيل (2025).

https//:www.boi.org.il/en/economic-roles/financial-markets/exchange-rates/

8 أنظر صندوق بعنوان «آثار ارتفاع سعر صرف الدولار على الاقتصاد الفلسطيني» في العدد 40 من المراقب الاقتصادي.

9 أنظر الصندوق الذي يحلل السياسة النقدية لبنك إسرائيل في العدد 31 من المراقب الاقتصادي.

هـذه التموجـات الحـادة في سـعر الصرف (الشـكل 1)، وعـدم اليـقين المتولـد عنهـا، يترك آثـارا على أداء بعـض المـؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسـطينية. بدايـة مـن تأثيرهـا على القـدرة الشرائيـة للأفـراد لمـن يتلقـون رواتبهـم بالـدولار، وصـولا إلى المالية العامـة، وتحـولات أسـعار المسـتوردات، وتنافسـية البضائـع الفلسـطينية في الأسـواق الدوليـة.

الأثر على الدخل والإنفاق

تحسـن سـعر صرف الـدولار مقابـل الشـيكل يعنـي تحسـن دخـل الأفـراد الذيـن يسـتلمون رواتبهـم بالـدولار، وفي حـال كان التحسـن في سـعر الصرف أعلى مـن معـدل التضخـم فهـذا يعنـي تحسـنا في القـدرة الشرائيـة لـدى الأفـراد الذيـن يقبضـون رواتبهـم بالـدولار. يوضـح الشـكل 2 أنـه خلال معظـم سـنوات الـفترة 2015-2024، كان ارتفـاع سـعر صرف الـدولار مقابـل الشـيكل أعلى مـن معـدل التضخـم في الأراضي الفلسـطينية، وهـو مـا يعنـي أن تحسـنا طـرأ على القـدرة الشرائيـة للأفـراد الذيـن يسـتلمون رواتبهـم بالـدولار. ينعكـس ارتفـاع سـعر صرف الـدولار بشـكل إيجـابي على الدخـل الحقيقـي للأفـراد الذين يتلقـون رواتبهـم بالـدولار ويصرفونـه بعملـة الشـيكل. أمـا إذا كان إنفاقهـم بعملـة الـدولار أيضـا (كما هـو الحـال غالبـا بالنسـبة للقـروض وإيجـار السـكن) فـإن الأثـر على الدخـل يكـون معدومـا.

طـرأ تحسـن على القـدرة الشرائيـة لهـؤلاء الأفـراد في جميـع السـنوات خلال 2015-2024 باسـتثناء العـام 2024، ويعـود ذلـك إلى الارتفـاع الحـاد في معـدل التضخـم في العـام 2024 بنسـبة 54% مقارنـة مـع العـام السـابق. وجـاء ارتفـاع معـدل التضخـم هـذا نتيجـة الحـرب الإسرائيليـة على القطـاع، ومـا تبعهـا مـن منـع تدفـق السـلع الأساسـية. وكما أشرنـا في قسـم الأسـعار مـن المراقـب الاقتصـادي الحـالي، يتوجـب الانتبـاه إلى وجـود تفـاوت كـبير في تحـولات القـدرة الشرائيـة بين الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة نظـرا للتبايـن الكـبير في معـدلات التضخـم بينـهما منـذ انـدلاع الحـرب.

الأثر على أسعار المستوردات

مـن شـأن ارتفـاع سـعر صرف الـدولار مقابـل الشـيكل أن يرفـع مـن قيمـة الأسـعار المحليـة للبضائـع المسـتوردة المقومـة بالـدولار (المسـتوردة إمـا عبر إسرائيـل أو مبـاشرة مـن العـالم الخارجـي). هـذا يعنـي أن ارتفـاع قيمـة الـدولار يسـاهم بقـوة في تحفيـز معـدل التضخـم المـحلي. ويمكـن على ذلـك الاسـتنتاج بـأن تضخـم الأسـعار بتـأثير ارتفـاع سـعر صرف الـدولار يؤثـر بشـكل أقـل على القـدرة الشرائيـة لمـن يتلقـون دخلهـم بالـدولار ويصرفـون بالشـيكل منـه على الأفـراد الذيـن يسـتلمون رواتبهـم بالشـيكل.

الأثر على الموازنة العامة

يترك التـغير في سـعر صرف الـدولار مقابـل الشـيكل أثـرا على الموازنـة العامـة نظـرا لأن جـزءا لا بـأس بـه مـن المسـاعدات الخارجيـة للحكومة الفلسـطينية يـرد بعملـة الـدولار، في حين أن السـواد الأعظـم مـن الإنفـاق الحكومـي (بمـا فيهـا رواتـب الموظـفين والنفقـات التشـغيلية)، يتـم تسـديدها بعملـة الشـيكل. إذ عنـد تراجـع سـعر صرف الـدولار مقابـل الشـيكل، فـإن قيمـة المسـاعدات الـواردة بالـدولار تصبـح

شكل 2: التغير في القدرة الشرائية للأفراد الذين يستلمون رواتبهم بالدولار، والتغير في معدل التضخم، والتغير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال الفترة 2015-2024 (%)

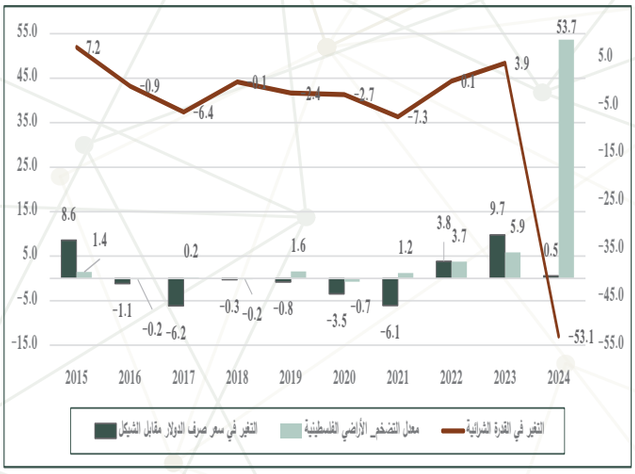

المصـدر: تـم احتسـاب الأرقـام بنـاءً على بيانـات سـلطة النقـد الفلسـطينية والجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني.

أقـل عنـد تحويلهـا إلى شـيكل. وهـو مـا يعنـي أن الحكومـة يمكـن أن تواجـه صعوبـات متزايـدة في الإيفـاء بالتزاماتهـا المحليـة، خاصـة في ظـل المرحلـة الراهنـة التـي تشـهد تراجعـا حـادا في إيـرادات المقاصـة كما أشرنـا في قسـم الماليـة العامـة مـن المراقـب الاقتصـادي الحـالي. مـن ناحيـة أخـرى فـإن تحـولات سـعر صرف الـدولار تؤثـر على قيمـة الديـن العـام الخارجـي، وعلى تكاليـف خدمـة هـذا الديـن (الفوائـد) مقومـة بعملـة الشـيكل. يـؤدي ارتفـاع سـعر صرف الـدولار مقابـل الشـيكل إلى رفـع قيمـة الديـن الخارجـي على الحكومـة الفلسـطينية مقومـا بالشـيكل، والـذي شـكل نحـو 31.5% مـن قيمـة الديـن العـام للحكومـة الفلسـطينية في العـام 2024، أو مـا يعـادل 1.3 مليـار دولار. كذلـك الحـال بالنسـبة للفوائـد على الديـن. والعكـس بالعكـس في حـال انخفـاض سـعر صرف الـدولار.

تنافسية السلع الفلسطينية في السوق الدولية

كما هـو معلـوم تسـتحوذ إسرائيـل على الحصـة الأكبر مـن الصـادرات الفلسـطينية (86% مـن الصـادرات الفلسـطينية ذهبـت إلى إسرائيـل في العـام 2024). ومـن ناحيـة نظريـة لا يتوقـع أن يترك التبـدل في قيمـة الـدولار مقابـل الشـيكل أثـرا ملموسـا على تنافسـية السـلع الفلسـطينية في السـوق الإسرائيليـة. لكـن انخفـاض قيمـة الشـيكل تجـاه الـدولار يـفترض أن يترك أثـرا إيجابيـا على تنافسـية السـلع الفلسـطينية في السـوق الدوليـة، خصوصـا في الـدول التـي تربـط قيمـة عملتهـا مـع الـدولار، مثـل الأردن. كما يـؤدي إلى ارتفـاع أسـعار المسـتوردات المقومـة بالـدولار، والى تحسـن الميـزان التجـاري بالتـالي. بالمقابـل، فـإن ارتفـاع قيمـة الشـيكل يـؤدي إلى العكـس، أي إلى انخفـاض تنافسـية السـلع الفلسـطينية المصـدرة للعـالم الخارجـي مـع زيـادة العجـز في الميـزان التجـاري الفلسـطيني.

4- فجوة التصويت بين اليهود الشرقيين والغربيين

نشرت مجلة «Israel Economic Review» نصف السنوية والصادرة عن بنك إسرائيل دراسة في عددها الأخير تناولت الفارق بين تصويت اليهود الشرقيين والغربيين في إسرائيل في انتخابات الكنيست.[10] اعتمدت الدراسة منهجية جديدة لتحديد أصول المصوتين. كانت المنهجية القديمة لهذا الغرض تقوم على أساس مكان ولادة (القارة التي ولد فيها) المهاجرون الأوائل، أو آباء أو أجداد الأجيال اللاحقة للذين ولدوا في إسرائيل. ولكن نقص المعلومات عن الأجيال الأولى، وتوقف مركز الإحصاء عن نشر معلومات عن أصول الجيل الثالث والرابع للمهاجرين الأوائل، فرض على الباحث اعتماد منهجية جديدة.

تقوم المنهجية التي اعتمدها الكاتب على تصنيف السكان اليهود بين شرقيين وغربيين على أساس اسم العائلة التي ينتمون إليها. تم في البداية اختيار 440 مركز سكاني، حضري وريفي، في إسرائيل لغرض الدراسة. وفي حال ظهر أن اسم غالبية العائلات في مركز منها شائع ككنية للمزراحيم (مثل داهان وبيتوف وغيرها) يتم تصنيف هذا المركز على أن سكانه ذو أصول شرقية. أما إذا كان اسم العائلة الشائع أشكنازي (مثل فريدمان وستيرن)، يتم تصنيف المركز على أن سكانه أصولهم غربية. وإذا لم يكن هذا أو ذاك يجري تصنيف المركز على أنه مختلط السكان.

غطت الدراسة نمط التصويت في هذه المراكز السكانية خلال عشر دورات انتخابية للكنيست الإسرائيلي منذ مطلع القرن الحالي. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج نورد فيما يلي أبرزها:

- ذهب 61% من أصوات الناخبين في مراكز سكن اليهود الشرقيين إلى أحزاب اليمين في انتخابات الكنيست التي جرت في العام 2022. بالمقابل بلغت هذه النسبة 36% فقط في مراكز سكن اليهود الغربيين. هذا يعني أن فجوة التصويت بين اليهود المزراحيم والأشكنازي بلغت 25 نقطة مئوية.
- دلل تحليل نمط التصويت في عشرة انتخابات للكنيست على تذبذب كبير في فجوة التصويت بين اليهود الشرقيين والغربيين. ففي حين بلغ أدنى مستوى للفجوة (5 نقاط مئوية) في انتخابات آذار 2006، بلغ أقصاها (25 نقطة) في انتخابات تشرين الثاني 2022.
- في الانتخابات العشرة للكنيست لا يظهر وجود فجوة في التصويت عند المقارنة بين تصويت ذوي التعليم العالي لدى الطرفين، الشرقيين والغربيين. كذلك تختفي الفجوة عند المقارنة بين تصويت المتدينين اليهود في المجموعتين.
- تنخفض نسبة التصويت لأحزاب اليمين في أوساط الطرفين مع ارتفاع مستوى التعليم، ومع ارتفاع مستوى الدخل، وارتفاع وسيط العمر. والتصويت لأحزاب اليمين أعلى في المستوطنات المتدينة، وأدنى في مستوطنات اليهود الأرثوذكس والكيبوتسات.
- طرأ تطور بارز على أثر التعليم على اتجاه التصويت مقارنة بالعوامل الأخرى التي ظل أثرها ثابتا في الانتخابات العشرة. كان احتمال تصويت أصحاب التعليم العالي لأحزاب اليمين واليسار متعادلا في الانتخابات الأربعة الأولى للكنيست (2003-2013). ولكن أثر معامل التعليم أصبح سالبا وقويا في الانتخابات الستة اللاحقة: أي ظهرت نزعة قوية لتصويت المتعلمين لأحزاب اليسار، على عكس الحال في الانتخابات الأولى.
- وعلى العكس من نظرية «المصوّت الوسيط» (أي أن الأفراد يمنحون أصواتهم بالعلاقة مع الضرائب وإعادة توزيع الدخل) فإن اليهود ذوي الدخل المرتفع ينزعون للتصويت أكثر لأحزاب اليسار (ربما لأن أحزاب اليسار تبنت في السنوات الأخيرة سياسات اقتصادية يمينية).
- دلل التحليل الإحصائي على أن فجوة التصويت بين جمهور المزراحيم والأشكنازي في انتخابات 2022 بلغت خمسة أضعاف الفجوة بينهما في انتخابات 2006، وهي أكبر من ضعف الفجوة في انتخابات 2009. هذا التذبذب الكبير في فجوة التصويت يقوض فرضية «التصويت الاحتجاجي»، أي أن تصويت اليهود الشرقيين لأحزاب اليمين هو رد فعل على التحيز الذي عانى منه المهاجرون المزراحيم إبان قدومهم للبلاد.

أكدت الدراسة على أن القضاء على فجوة التصويت للكنيست بين اليهود الشرقيين والغربيين أمر مهم للغاية، ليس فقط بسبب أثرها على فضاء الحوار العام وتعزيزها للانقسام الاجتماعي والسياسي. ولكن أيضا لأن التصويت المحكوم بالارتباطات الاجتماعية والإثنية يقوض المسار الديمقراطي، المتمثل في مجازاة الإدارة الفاشلة ومكافأة الإدارة الناجحة بمنحها دورة حكم إضافية. إن التصويت على أساس الارتباط العشائري- الإثني يعيق التبادل الحر للأفكار ويمنع انتشارها، وهو طريق الفساد واللافعالية في توفير البضائع العامة.

10 Dahan, Momi. (2025). Voting Gap by Origin. Israel Economic Review, Vol 222. Bank of Israel. https://www.boi.org.il/media/r4uaifph/full-vol-222-2025.pdf